الباب الثاني

الدراســـــة الميدانيـــة

obeikandl.com

الفصل الرابع

خطة الدراسة الميدانية

وإجراءتها المنهجية

تمهيد :

أولاً : أهداف الدراسة

ثانياً : تساؤلات الدراسة

ثالثاً : نمط الدراسة وأساليبها ، وأدواتها المنهجية

رابعاً : مجالات الدراسة .

خامساً : عينة الدراسة :

سادساً : أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها :

obeikan.com

تمهيد

من المهام الأساسية التي يقوم بها الباحث ، عند دراسة أي مشكلة بحثية . مهمة تحديد الإجراءات المنهجية التى سوف يعتمد عليها ، وبقدر نجاح الباحث فى تحديد مشكلته البحثية والاستقرار على الإجراءات المنهجية الملائمة على نحو دقيق ، بقدر ما يكون ذلك من العوامل الداعمة للباحث لكي يحقق أهداف دراسته التي حددها سابقاً ، وكذلك الابتعاد عما يطلق عليه " أحمد زايد " الذهول عن المقاصد . [١]

وفي إطار إنجازه لهذه المهمة ، لابد أن يعي الباحث ، أن البحث العلمي ذو طبيعة متماسكة ، وهو عبارة عن مراحل متصلة الحلقات ، متداخلة عند أطرافها ، بل إنها قد تتداخل على نحو يصعب الفصل بينها في بعض الأحيان ، ومع هذا فإنه ليس من الخطأ في شيء أن يكتب الباحث عنها بشكل تخطيطي ، فمن الضروري أن يقوم الباحث- منذ تحديده للمشكلة البحثية- بوضع تصميم منهجي دقيق لكافة الخطوات التي يشتمل عليها البحث ، ويجب أن يتسم هذا التصميم بالمرونة ، حتى يقبل بأي تعديل وتطوير . [٢]

سيعرض الباحث خلال هذه المقدمة لخطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية ، وتشتمل على :

أولاً : أهداف الدراسة .

ثانياً : تساؤلات الدراسة .

ثالثاً :نمط الدراسة وأساليبها وأدواتها المنهجية .

رابعاً : مجالات الدراسة .

خامساً : عينة الدراسة .

سادساً : أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها .

١- أحمد زايد ، بحوث علم الاجتماع فى مصر وإعادة قراءة المنهج ، ورقة مقدمة للندوة السنوية الرابعة لقسم الاجتماع ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ١ .

٢- أنظر في ذلك :

- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٣ .
- أحمد زايد ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق . ص ٢٢ .

أولاً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف عام يتمثل فى : التعرف على رؤية المثقف لمجموعة التحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية في المجتمع المصري . ويتحقق هذا الهدف العام للدراسة ، من خلال تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية الأخرى التى استندت عليها الدراسة ، ويمكن عرضها فيما يلي :

أولا : إبراز الدور التاريخى الذي أدته العوامل والمتغيرات الخارجية في تحديد طبيعة الديمقراطية وشكلها في المجتمع المصري .

ثانياً : إيضاح رؤية المثقف لأهم التحولات العالمية الجديدة .

ثالثا : بيان رؤية المثقف لأهم القضايا التي تطرحها التحولات العالمية الجديدة والتي ترتبط بالديمقراطية .

رابعاً : التعرف على تقويم المثقف لأبعاد الديمقراطية في المجتمع المصري .

خامساً : الكشف عن رؤية المثقف لأهم تأثيرات التحولات العالمية الجديدة على الديمقراطية في المجتمع المصري .

سادسا : وجوب التعرف على رؤية المثقف لمستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري ، فى ظل التحديات التي تطرحها التحولات العالمية الجديدة .

ثانياً : تساؤلات الدراسة :

في ضوء الطرح السابق لمشكلة الدراسة الراهنة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها ، فإن الدراسة تثير مجموعة من التساؤلات والتي تحاول الإجابة عليها ، وهذه التساؤلات تقوم على تساؤل رئيسي مؤداه : " ما رؤية المثقف لمجموعة التحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية في المجتمع المصري ؟ "

وتندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية ، والتي يمكن تحديدها على النحو التالي :

١- ما طبيعة الدور التاريخي الذي لعبته العوامل والمتغيرات الخارجية في تحديد طبيعة الديمقراطية وشكلها في المجتمع المصري ؟

٢- ما رؤية المثقف لأهم التحولات العالمية الجديدة ؟

٣- ما رؤية المثقف لأهم القضايا التي تطرحها التحولات العالمية الجديدة وترتبط بالديمقراطية ؟

٤- ما تقييم المثقف لأبعاد الديمقراطية في المجتمع المصري ؟

٥- ما رؤية المثقف لأهم تأثيرات التحولات العالمية الجديدة على الديمقراطية في المجتمع المصري ؟

٦- ما رؤية المثقف لمستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري ؟

ثالثاً : نمط الدراسة وأساليبها وأدواتها المنهجية :

(١) نمط الدراسة :

وفق تحديد الباحث لمشكلة الدراسة ، وأهدافها ، حدد نمط الدراسة ، بأنها دراسة استطلاعية Exploratory Type . ولكي تأتي الدراسة الاستطلاعية بأحسن النتائج ، ينبغي على الباحث – على حد قول عبد الباسط محمد حسن[١]– الاستعانة بالأساليب التالية :

١- الاطلاع على البحوث السابقة في الميدان الاجتماعي ، وفي الميادين التي لها صلة بالمشكلة .

٢- الرجوع إلى الأشخاص الذين لهم خبرة عملية بموضوع البحث ، أو الأشخاص المهتمين بدراسة الموضوع .

٣- تحليل بعض الحالات المثيرة للاستبصار .

وفى هذا الصدد ، اعتمدت الدراسة الراهنة على الأسلوبين الأول والثاني .

(٢) الأسلوب المنهجي للدراسة :

وفي إطار الأسلوب الثاني من أساليب الدراسة الاستطلاعية ، اعتمدت الدراسة الراهنة على أسلوب دراسة الحالة . Case Studies [٢] ، وذلك من منطلق أنها من أفضل الأساليب المنهجية التي تلائم الدراسة الراهنة ، وفق تحديد الباحث لمشكلة الدراسة وأهدافها ، وذلك لأنها تمكن الباحث من التعمق مع حالاته ، والحصول على بيانات كيفية شاملة وعميقة ، وهذا ما يمكن من خلاله التعرف بشكل جيد على رؤية المثقف ، حول موضوع الدراسة وأبعاد هذه الرؤية ، والإحاطة بها بشكل جيد .

١- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول دراسة الحالة ، أنظر :

- المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٢ .

- محمد على محمد ، البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص ص ٣٣٦ – ٣٤١ .

- Therese L. Baker, Doing social Research, McGraw – Hill , Boston, 1999, pp . 321 – 323 .

(٣) أدوات جمع البيانات :

لما كان هدف الدراسة الراهنة ، يتمثل في محاولة التعرف على رؤية المثقف للتحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية ، فإن هذا استوجب أن تتجه الدراسة نحو الكشف عن بيانات مفصلة وعميقة ، حول رؤية حالات الدراسة وتصوراتها ، فمن ذلك كانت المقابلة المتعمقة [١] Indepth – interview هي أنسب أدوات جمع البيانات ، لأن هذه الأداة سوف تتيح للباحث الحصول على البيانات التي تخدم هدف دراسته ، كما أنها سوف تتيح لحالات الدراسة الفرصة ، أن يدلوا بكل ما لديهم من آراء وتصورات . لذلك قام الباحث – بعدما انتهى من إعداد الدراسة النظرية – بإعداد دليل المقابلة ، الذي تكون من أسئلة تفصيلية تغطي مختلف القضايا والعناصر ، التي سوف يدرسها الباحث ، وقد اشتمل الدليل على المحاور الآتية :

(أ) التحولات العالمية الجديدة .

(ب) التحولات العالمية الجديدة ، وتأثيراتها على الديمقراطية .

(ج) تقييم الديمقراطية في المجتمع المصري .

(د) التحولات العالمية الجديدة ، وتأثيراتها على الديمقراطية في المجتمع المصري .

(هـ) مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري .

وبعدما قام الباحث بصياغة دليل المقابلة في صورته الأولية ، تم عرض الدليل بهذه الصورة على هيئة الإشراف ، بالإضافة إلى ثلاثة من المحكمين [*] ، وقد تفضلوا جميعاً بإبداء بعض الملاحظات حول الدليل ، ولقد تم الاعتماد على هذه الملاحظات في صياغة الدليل مرة أخرى . ولقد استفاد الباحث من نصائح هيئة الإشراف والمحكمين ، فيما يخص الدليل ، وكان أهمها أن الدليل لا يكتمل بشكله النهائي إلا بعد الانتهاء من المقابلات ، لأن الميدان قد يفرض موضوعات جديدة ، ذات علاقة وثيقة بموضوع البحث ، وقد تجسدت هذه النصيحة أمام الباحث ، في أن الدليل تعرض طوال فترة إجراء المقابلات إلى العديد من مظاهر التطوير والتغيير إلى أن وصل إلى الشكل النهائي ، والمعروض ضمن ملاحق الدراسة .

١- لمزيد من التفاصيل حول المقابلة ، انظر :

- أحمد زايد ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

*- المحكمين هم : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري (أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة) ، الأستاذ الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة ، الأستاذة الدكتورة سهير عبد العزيز (أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأزهر) وقد استغرق تحكيم الدليل قرابة ثلاثة أسبوع .

اعتمد الباحث في تسجيله للبيانات والمعلومات المختلفة ، التي جمعها من خلال حالات الدراسة ، على جهاز الكاسيت – باستثناء عدد قليل من الحالات – وهذا قد ساعد الباحث كثيراً ، في إجراء مقابلاته بنجاح ، وعدم تشتته أثناء إجراء المقابلة في تدوين نصوص المقابلات يدوياً .

رابعاً : مجالات الدراسة :

المجال الجغرافي :على الرغم من أن المثقف في أي مجتمع لا يمثل منطقة جغرافية معينة ، إلا أن الباحث قد أجرى مقابلاته في مدينة القاهرة – باستثناء حالة واحدة فقط تم إجراؤها في محافظة سوهاج – وقد تكون مكانة القاهرة الثقافية والحضارية مبرراً قوياً لذلك .

المجال الزمني : استغرقت الدراسة الميدانية الفترة من بداية شهر مايو عام ٢٠٠٣ ، حتى نهاية شهر فبراير عام ٢٠٠٤ ، وخلال هذه الفترة ، قام الباحث ، أولاً ، بإجراء المقابلات المختلفة وعددها (١٩) مقابلة (*) ، استغرق إجراؤها قرابة ثمانية أشهر ، واستغرقت عملية تحليل البيانات التي جمعها الباحث ، والتعليق عليها ، واستخلاص النتائج ، وتحليلها قرابة شهرين .

خامساً: عينة الدراسة :

ولقد فرضت طبيعة الدراسة الراهنة ، أن تكون العينة عمدية (١) Purposive Sample ، وهي التي يختار الباحث وحداتها بشكل عمدي ، من هنا قام الباحث باختيار قائمة من المثقفين وتحديدها ، وقام بعرضها على هيئة الإشراف ، التي قامت بحذف أسماء للقائمة أو إضافة أسماء لها ، وكان هذا الاختيار على ضوء تعريف الدراسة الراهنة للمثقفين ، على أنهم لا يشكلون طبقة اجتماعية معينة ، بل إنهم ينتمون لمختلف الطبقات ، فلكل طبقة مثقفوها الذين يعبرون عنها ، وبالتالي توزعت حالات الدراسة ، بشكل يعكس هذا التنوع الطبقي ، وكذلك التنوع الفكري والسياسي والأيديولوجي من كتاب ، ومفكرين ، وصحفيين ، وأساتذة جامعة ، ومحاميين ، يضاف لذلك حرص الباحث على أن يكون الاختيار ملتزماً بمبدأين هما:

- أن يكون موضوع الدراسة ضمن اهتمامات الحالة التي تم اختيارها .

---

*- بعدما قام الباحث بعملية تفريغ نصوص الحالات ، قام باستبعاد حالتين ، وذلك لأن البيانات التي تم جمعها من خلالهما ، لم تكن كافية للوصول لرؤية متكاملة لهما حول موضوع الدراسة وقضاياها ، فاستقر العدد النهائي على (١٧) حالة .

١- لمزيد من التفاصيل حول العينة العمدية ، انظر ، عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣ .

- أن يكون للحالة دور في تشكيل الوعي داخل المجتمع المصري ، من خلال إحدى آلياته .

وفيما يلي جدول رقم (١) لتوضيح عينة الدراسة :

جدول (١) يوضح عينة الدراسة[١] :

م	الاسم	المؤهل العلمي	العمل الحالي
١	محمود أمين العالم	ماجستير في الفلسفة	مفكر وكاتب ورئيس تحرير مجلة قضايا فكرية
٢	إسماعيل صبري عبد الله	دكتوراه في الاقتصاد	رئيس منتدى العالم الثالث
٣	عبد الغفار شكر	ليسانس آداب	نائب مدير مركز البحوث العربية
٤	أمينة شفيق	بكالوريوس الإعلام	صحفية بالأهرام
٥	عاصم الدسوقى	دكتوراه في التاريخ	كاتب ومفكر وأستاذ جامعى
٦	محمود عبد الفضيل	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذ جامعي
٧	نصار عبد الله	دكتوراه في الفلسفة	كاتب وشاعر وأستاذ جامعي
٨	أحمد ثابت	دكتوراه في العلوم السياسية	أستاذ جامعي
٩	طارق البشري	ليسانس حقوق	مستشار سابق وكاتب ومفكر
١٠	أماني مسعود	دكتوراه في العلوم السياسية	أستاذ جامعي
١١	مصطفى كامل السيد	دكتوراه في العلوم السياسية	أستاذ جامعي ومدير مركز بحوث الدول النامية
١٢	أمين المهدي	بكالوريوس هندسة	كاتب وصحفي ومدير مطبعة
١٣	حافظ أبو سعده	ليسانس حقوق	محامي وأمين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
١٤	جلال أمين	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذ جامعي
١٥	نوال سليمان	دكتوراه في الاجتماع السياسي	أستاذ جامعي
١٦	سهير عبد العزيز	دكتوراه في الاجتماع السياسي	أستاذ جامعي وعميدة كلية الدراسات الإنسانية
١٧	محمد سليم العوا	دكتوراه في القانون	أستاذ جامعي ومحامي

---

١ – ترتيب وأرقام الحالات في الجدول ، هو ذاته الذي ورد فى المتن .

رابعاً : أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها

نظراً لأن الدراسة قد اعتمدت بشكل أساسي على دراسة الحالة ، باعتبارها الأسلوب الأساسي ، وعلى المقابلة المتعمقة بوصفها أداة لجمع البيانات ، والتي اعتمدت فيها الدراسة على دليل للمقابلة، يتضمن مجموعة القضايا ، التي تمثل محور الدراسة ، ولقد تم تطبيق هذا الدليل على عينة عمدية من المثقفين من المجتمع المصري ، بهدف التعرف على رؤيتهم للتحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية - لذلك فإن أسلوب التحليل الكيفي Qualitative Method هو الأسلوب المناسب لتحليل البيانات التي جمعها الباحث من خلال حالات الدراسة ، ومن ثم فقد تعامل الباحث مع البيانات والمعطيات الميدانية ، من خلال مستويين للتحليل هما :

(أ) أسلوب التحليل الرأسي : ويعتمد على معرفة الأبعاد والجوانب التي تتضمنها كل قضية من قضايا الدراسة على مستوى كل حالة من حالاتها ، ومن ثم التعرف على آراء كل مثقف من عينة الدراسة ورؤاه ، مع الوضع في الاعتبار مدى الاختلاف ، والاتفاق بين حالات الدراسة .

(ب) أسلوب التحليل الأفقي : وفي إطار هذا المستوى من التحليل ، حاول الباحث رصد أوجه الاتفاق والاختلاف ، والوصول إلى تصنيفات لحالات الدراسة وفقاً لهذه الأوجه ، من خلال رؤية كل صنف للتحولات العالمية الجديدة ، وتأثيراتها على الديمقراطية في المجتمع المصري ولم تعتمد الدراسة الراهنة بشكل رئيسي على اختلاف الانتماء الأيديولوجي بين عينة الدراسة لما خلص إليه الباحث من خلال تحليل البيانات الميدانية . لمختلف حالات الدراسة من تناقض واضح بين الإدعاء الأيديولوجي ، ورؤى المثقف لقضايا معينة ، وهذه الملاحظة التي أدركها الباحث من خلال دراسته ، كان قد اتفق عليها كل من " أحمد زايد " ، و " حمود العودي " [1]

١- انظر في ذلك :

- أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

الفصل الخامس

التحولات العالمية الجديدة وقضايا الديمقراطية

تحليل لرؤية المثقف المصري

تمهـــــيد

أولاً : التحولات العالمية الجديدة

ثانياً : التحولات العالمية الجديدة وقضايا الديمقراطية

(١) مفهوم الديمقراطية وأبعادها

(٢) آليات التحول الديمقراطي

(٣) الدعوة العالمية للديمقراطية

ثالثاً : خلاصة تحليلية .

obeikandl.com

تمهيد :

جاءت الثمانينيات من القرن العشرين ، محملة ببروز مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، والتي اجتاحت بنية النظام العالمي ، ونظرا لعمق مثل هذه التحولات وأهميتها ، انشغل العديد من المفكرين والباحثين والسياسيين والإعلاميين بدراسة هذه التحولات ، ومنذ ذلك الحين والسجال بين كل صنوف المهتمين لا يهدأ ، سواء كان هذا مرتبطاً بطبيعة هذه التحولات ، أو بانعكاساتها على مختلف النظم الاجتماعية للمجتمعات القومية ، وباتت مثل هذه التحولات وتأثيراتها من الموضوعات الأساسية المطروحة على كل موائد النقاش والحوار .

وإذا كانت دراسة طبيعة هذه التحولات العالمية ورصدها ، من الموضوعات التي استأثرت باهتمام مختلف الباحثين الأجانب والعرب ، فإن انعكاس هذه التحولات على قضايا الديمقراطية وأبعادها داخل النظام العالمي الجديد بصفة عامة ، وداخل المجتمعات النامية بصفة خاصة ، من القضايا التي ارتبطت باهتمام الباحثين ، وكانت من الموضوعات الهامة المطروحة للنقاش أيضا ، والتي دار حولها جدل كبير ، وعكس هذا الجدل العديد من مظاهر الخلاف . ما بين فريق يؤكد على التأثيرات الإيجابية لمثل هذه التحولات على قضايا الديمقراطية داخل النظام العالمي بصفة عامة ، وداخل مجتمعات العالم النامي بصفة خاصة ، وفريق آخر ينفي مثل هذه التأثيرات الإيجابية ، ويذهب إلى التأكيد على أن هذا الاهتمام يعكس صورة معاصرة للإمبريالية ، والتدخل الخارجي في شئون المجتمعات النامية ، خاصة المجتمعات العربية منها .

وتجسد هذا الجدل الدائر في صدور العديد من الدارسات والأبحاث ، التي اهتمت بدراسة هذه التحولات وانعكاساتها على قضايا الديمقراطية ، ولقد عكست هذه الدراسات تعدد الرؤى وتباين وجهات النظر . وقد يكون هذا أمراً طبيعياً ومعتاداً – خاصة في المنطقة العربية – على ضوء تعدد المنطلقات الفكرية والانتماءات الأيديولوجية وتباينها بالنسبة للمهتمين بهذه القضايا .

من هنا فإن الدراسة من خلال هذا الفصل سوف تحاول عرض رؤية عينة الدراسة من المثقفين وتحليلها لطبيعة التحولات العالمية الجديدة ، وانعكاساتها على قضايا الديمقراطية .

أولاً : التحولات العالمية الجديدة

منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين . والمسرح العالمي يشهد زخماً من التحولات والتغيرات العميقة والسريعة ، وهو شيء لم يكن متوقعا على أي وجه من الوجوه ومع هذا الزخم من التحولات ، بدأ السجال بين مختلف المفكرين في معظم التخصصات العلمية وأفرز هذا السجال العديد من الدراسات ، التي حاولت دراسة وتحليل ما يحدث في العالم من تحولات وتباينت رؤى هذه الدراسات ، إلى حد الاختلاف والتناقض أحياناً . وكل دراسة اهتمت بهذه التحولات من زاوية معينة ، ومن أجل هدف معين ، وهنا وجد الفكر العربي عامة والمصري خاصة ، إنتاجاً علمياً غزيراً ومتبايناً ؛ فيما يتصل بالحديث عن هذه التحولات التى شهدها العالم ، وبدأ هنا الحديث عن نهاية الاتحاد السوفيتي ، وتداعيات ذلك على النظام العالمى ، مروراً بالعولمة وعملياتها المتباينة ، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وعلاقة ذلك بثورة الاتصالات والمعلومات التي تشهدها البشرية ، انتهاء بدور الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا النظام العالمي ، وحروبها التى خاضتها فى أفغانستان والعراق ، بعدما تعرضت له من هجوم إرهابى فى الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م .

وقد قدم الباحث في الفصل الأول تحليلاً لمختلف الرؤى ، التي حاولت تعريف مفهومين من أكثر المفاهيم استخداماً ، للتعبير عما يحدث فى العالم ، منذ نهاية القرن العشرين ، وهما مفهوما "النظام العالمي الجديد " والعولمة " ، واعتمد في هذا التحليل على مختلف الرؤى التي حاول أن يقدمها مختلف الباحثين العرب ، والأجانب على السواء ، إضافة إلى الجزء الأول من الفصل الثالث للدراسة ، والذي أفرده الباحث لتحليل التحولات العالمية الجديدة ، التي اتفقت الرؤى النظرية ، على أنها من أهم التحولات التي شهدها العالم وهي :

أولاً : التحولات في النظام الاقتصادي العالمى .

ثانياً : التحولات في دول الكتلة الاشتراكية .

ثالثاً : ثورة الاتصالات والمعلومات .

وحاول الباحث أيضاً الكشف عن أهم نتائج وتأثيرات مثل هذه التحولات على مختلف البنى الاجتماعية المصرية ، وبوجه خاص شكل الديمقراطية داخل النظام السياسي المصري ، وهنا يحاول الباحث التعرف على رؤية المثقف المصري ، متمثلاً في عينة الدراسة ، لمجمل هذه التحولات ، وبعد مرور أكثر من عقدين على بدايتها ، وهل تأثرت الديمقراطية بشكل عام بوصفه نظاماً سياسياً واجتماعياً معروفاً لدى مجتمعات العالم بهذه التحولات ، سواء أكان إيجاباً أم سلباً ، إضافة إلى الكشف عن علاقة هذه التحولات بتلك

الدعوة العالمية للديمقراطية والتي بدأ النظام العالمي يرفع رايتها ، وطبيعة مثل هذه الدعوة وأهدافها وأهم التحديات التى تفرضها على مجتمعات العالم الثالث .

ومن خلال المقابلات التى أجراها الباحث مع عينة من المثقفين المصريين ، أوضحت البيانات والمعطيات الميدانية بأن ثمة إجماعاً بين حالات الدراسة ، على أن العالم ومنذ تسعينيات القرن العشرين بدأ يشهد بروز مجموعة من الأحداث العالمية ، والعمليات الكونية التي أحدثت تغييرات وتحولات عميقة وجذرية فى بنية النظام العالمي . ويمكن تلخيص مجمل هذه الأحداث ، التي عبرت عنها عينة الدراسة على النحو التالي :

أولاً :مجموعة التحولات الاقتصادية التي شهدها الاتحاد السوفيتي في عهد"جورباتشوف"وما نتج عنها من انهيار سريع وحاد للاتحاد السوفيتي ، وتفكك الكتلة الاشتراكية وانسحابها من النظام العالمي باعتبارها قوة عظمى ظلت ، ولقرابة نصف قرن ، تقف ضد العالم الرأسمالي الغربي .

ثانيا : العولمة وعملياتها المتباينة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، والتي طالت معظم المجتمعات الصغيرة والكبيرة على السواء ، داخل هذا العالم الذي نعيش فيه .

ثالثاً : ثورة الاتصالات والمعلومات ؛ هذا التقدم البشري الهائل الذي جعل من الكرة الأرضية قرية صغيرة .

هذه هي التحولات الرئيسية التي تعبر عن رؤية عينة الدراسة ، والذين يؤكدون أيضاً أن هذه التحولات الرئيسية قد أفرزت مجموعات متباينة من النتائج العالمية ، والتي يمكن عرضها – حسب رؤية عينة الدراسة – على النحو التالي :

(١) نظام عالمي جديد آحادي القطبية ، تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الاقتصادية والعسكرية على العالم ، وقد تم الإعلان عن هذا النظام العالمي الجديد خلال حرب الخليج الثانية " غزو العراق للكويت " وذلك من خلال خطاب الرئيس الأمريكي " بوش " الأب آنذاك .

وقد أضاف عدد من عينة الدراسة [1] عدداً من الحجج والأسانيد التي تؤكد على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموازين القوة الاقتصادية والعسكرية ، داخل النظام العالمي الجديد وذلك على النحو التالي :

(أ) استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لحرب الخليج الثانية في فرض سيطرتها العسكرية الكاملة على دول الخليج ، العربي واستقرار وجودها داخل الخليج ، وهذه حجة تؤكد سيطرة

١- الحالات رقم (٢) ، (٣) ، (٦) ، (٨) ، (٩) ، (١٥) ، (١٧) .

الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على النظام العالمي الجديد ، وعلى صناعة القرار داخله وتنفيذه .

(ب) أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وما نجم عنها من شن الولايات المتحدة الأمريكية لحرب ضد الإرهاب ، بدأت أولى جولاتها بتلك الحرب على أفغانستان . وكانت ثاني جولاتها متمثلة في الحرب ضد العراق ، وإسقاط النظام الحاكم هناك .

(٢) محاولة رسملة العالم ، بالاعتماد على العديد من الآليات ؛ والتي من أهمها المؤسسات الاقتصادية العالمية (كالبنك الدولي) و (صندوق النقد) . إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات ؛ هذه المؤسسات التي تصاعد دورها في إطار عمليات العولمة في وضع الخطط الاقتصادية وتخطيطها لمجتمعات عديدة خاصة في دول العالم النامي . والتي يتم من خلالها إدماج مختلف النظم الاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي العالمي .

(٣) بروز خطاب فكري وأيديولوجي يدشن لانتصار الرأسمالية ، والترويج لها دعائيا باعتبارها الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية والثقافية الوحيدة . في ظل هذا النظام العالمي الجديد ، بعدما ثبت فشل الاشتراكية باعتبارها أيديولوجية اقتصادية وسياسية .

هذا هو الإطار العام الذي يشكل رؤية عينة الدراسة للتحولات التي بدأ العالم يشهدها منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الراهن ، وهو إطار يمكن توضيحه أكثر ، والتدليل عليه من خلال العرض التالي لبعض نصوص الحالات التي تتضمنها الدراسة :

تشير الحالة رقم (١) إلى أن :" من التحولات الهامة التي شهدها العالم أساساً تحلل وفشل النموذج الاشتراكي ، الذي كان سائداً في الاتحاد السوفيتي وفي كل البلاد الاشتراكية . من هنا انتهى عقد المنظومة الاشتراكية وانقلبت بعض الأنظمة الاشتراكية وأخذت تتجه على طرف النقيض الرأسمالي . هذا أدى إلى ضعف عام في وزن النظام الاشتراكي في النظام العالمي ، وفي نفس الوقت ازداد وزن النظام الرأسمالي العالمي الذي طور نفسه واستفاد من خصمه الاشتراكي ، وعالج كل عيوبه بفضل المكتشفات العلمية والتكنولوجية . وأخذ يتجه بكل قوته نحو السيطرة على العالم ، وتمثل هذا العالم الرأسمالي بصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي القوة الوحيدة داخل النظام العالمي الجديد ، والتي تحاول دائما بقوة تنميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً لمصلحتها " .

وفي نفس هذا السياق تشير الحالة رقم (٢) إلى أن : " لو محتاجين نعرف أهم التحولات التي اجتاحت العالم ، يبقى لازم نتكلم عن الرأسمالية ، والتي منذ نشأتها تحاول السيطرة على العالم ومد نفوذها ونشر أفكارها وتصدير قيمها ومبادئها خارج أوروبا وعلى حساب أي دول أخرى . ففي مرحلة معينة من تاريخ العالم سيطرت الرأسمالية على الأرض

وتم تقسيم الدول فيما بين الدول الرأسمالية ، وهذا عرف باسم عصر الاستعمار " الإمبريالية " وفيما بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الرأسمالية في حرب باردة مع عدوها الاشتراكية واستطاعت من خلال الاعتماد على مختلف النظم التكنولوجيا والثورة العلمية التي أفرزت ثورة كبيرة في الاتصالات المعلومات أن تنجح فى إعادة تغير وبناء بنيتها من احتكارات قومية تخص دولة محددة ومتخصصة في إنتاج معين إلى شيء آخر مختلف هو الشركة الكوكبية ، والتي تتسم بالضخامة والتنوع في الأنشطة ، وأصبح العالم كله مسرحا لانتشارها ، وفي الوقت الراهن وفى ظل الكوكبة واختفاء القوى العظمى الثانية ، لم يعد في المسرح العالمي غير الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي فرضت سيطرتها وسطوتها على العالم وتأكدت هذه السيطرة خلال حربي " أفغانستان والعراق ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" هناك خلط واضح بين التحولات الرئيسية التي شهدها العالم وبين النتائج التي ترتبت على مثل هذه التحولات ، فمن التحولات الرئيسية التي شهدها العالم: أولاً : انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الاشتراكية الذي ساعد على تقديم الرأسمالية باعتبارها الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية الوحيدة داخل هذا النظام العالمى الجديد الذي تبلور بعد انهيار الكتلة الاشتراكية ، وتقوده وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية ، واعتمادها على العولمة وآلياتها وعملياتها المختلفة كمحاولة منها لتنميط العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً .

ثالثاً : الثورة العلمية في مجال التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والمواصلات والإعلام .

ونتج عن هذه التحولات نتائج هامة منها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي ، والإعلان عنه من خلال حرب الخليج الثانية ، وتلازم ذلك مع ترويج أيديولوجي لانتصار الرأسمالية وتقديمها على إنها الأيديولوجية الوحيدة داخل هذا النظام والتي يجب أن تأخذ بها كل مجتمعات العالم "

وتقول الحالة رقم (٤) :" يمثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية تحول عالمي هام ، ترتب عليه تصاعد الكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقيادتها للعولمة وعملياتها المختلفة ، من خلال العديد من الآليات التي تصاعد دورها في ظل النظام العالمي الراهن وأهم هذه الآليات : الشركات المتعددة الجنسيات ، التكتلات الاقتصادية ، المؤسسات الاقتصادية العالمية ، وبالاعتماد على ثورة الاتصالات والمعلومات تحاول الكتلة الرأسمالية تنميط العالم ثقافياً واقتصادياً وفق الأيديولوجية الرأسمالية والتي تم الترويج لها ولانتصارها النهائي ."

وتقول الحالة رقم (٥) :" كل ما يحدث في العالم ، يمكن اختصاره فيما يسمى بالعولمة والتى تعبر عن تحولات تحدث فى هذا العالم أهمها : ثورة الاتصالات والمعلومات ، وصعود رأس المال إلى مركز القيادة فى عمليات التطور الرأسمالى ، ونمو وتوسع نشاطات الشركات الدولية ، من خلال عمليات الاندماج المتزايدة عبر العالم ،إضافة إلى أن العولمة على الصعيد الثقافي والأيديولوجي تحمل فى طياتها دعوة للتنميط أو محاولة استنساخ أنماط وأنظمة معينة على مستوى العالم وهذا ما توضحه كتابات " فوكوياما " وأنصاره حول نهاية التاريخ ، حيث أن خطاب العولمة يدعو إلى انتصار الحضارة الغربية أو النمط الأمريكى على وجه خاص ، بحيث يتم فرض قيمها وأساليبها التنظيمية وأنماط الحياة الاجتماعية على كافة الشعوب ".

وتضيف الحالة رقم (٦) :" انتهاء الحرب الباردة بمفهومها السياسي ما بين المعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا بداية من سقوط حائط برلين ، وما نجم عن ذلك من التدشين لقيام نظام عالمى جديد تكون على رأس قوته الولايات المتحدة الامريكية بإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية . وفي هذه الأثناء أيضاً هناك حرب الخليج الثانية " غزو العراق للكويت " ثم تحرير الكويت من الغزو العراقي ، وباكتمال هذه الدوائر أعلن " بوش الأب " بداية النظام العالمي الجديد والذي يرسخ للقيم الليبرالية بمعناها الاقتصادي والسياسى ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" شهد العالم تحولات عاصفة وساخنة ، بدأت منذ أن أدخل الاتحاد السوفيتي في عهد " جورباتشوف " تغييرات اقتصادية وسياسية ، ورفع دعوى للنقاش السلمي بين الشرق والغرب ، إضافة إلى دعوته إلى إعادة البناء في داخل الاتحاد السوفيتي وأيضاً تخلى الاتحاد السوفيتي عن حلفائه من دول أوروبا الشرقية التي كانت تتبع الأيديولوجية الاشتراكية ، ونجم عن هذا تضاؤل دور الكتلة الشرقية الاشتراكية وتصاعد وبروز دور الولايات المتحدة وقيادتها للكتلة الغربية الرأسمالية ، والتي بدأت في فرض سيطرتها على العالم منذ حرب الخليج الثانية . وحربها ضد أفغانستان فيما بعد تعرضها لحوادث سبتمبر الإرهابية " .

وتقول الحالة رقم (٩) :" لو حاولنا أن نتأمل الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، لوجدنا أن هناك ثلاثة أحداث عالمية حدثت ، وكانت لها آثار ممتدة على الساحة العالمية ، وبداية هذه الأحداث كان مع بداية السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ، وهذه الأحداث الثلاثة هي: أهم هذه الإحداث على الإطلاق وهو انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية وهذا نتج عنه سعي أمريكا إلى فرض هيمنتها على العالم وظهور ما عرف باسم

" النظام العالمى الجديد " والترويج لهذا المفهوم بجانب مفهوم العولمة وعملياتها . والحادث الثانى وهو حرب الخليج ١٩٩١م ، والتى جرت بمناسبة اجتياح العراق للكويت وانتهت هذه الحرب بالاحتلال العسكري للولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج .والحادث الثالث هو الحرب الأمريكية على أفغانستان هذه الحرب التي أكدت سطوة ونفوذ أمريكا على النظام العالمي الجديد " .

وتقول الحالة رقم (١٠) :" أهم حدث عالمى هو انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان يقود الكتلة الاشتراكية وما نتج عن هذا التغير الهام من ثورة فكرية تمثلت في كتابات " فوكوياما " و " هنتجتون " التي دشنت لانتصار وسيادة الليبرالية اقتصادياً وسياسياً ، ودعمت من محاولة عالمية لرسملة العالم هذا كله جعل الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسى هي المسيطرة حالياً على الفكر العالمى خاصة في ظل نظام عالمي تقوده وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وهناك تحول عالمى نتج عن العولمة وعملياتها الاقتصادية وهو تصاعد نفوذ ودور المؤسسات الاقتصادية العالمية . وخاصة في شئون دول العالم الثالث " .

وتقول الحالة رقم (١٢) :" أهم التحولات التي شهدها العالم منذ أكثر من عقدين ، هو ما حدث في النظام الاقتصادي العالمي ، وتحول بعض الخدمات إلى سلع ، مثال ذلك الاتصالات والمعلومات ، وتراجعت السياحة وتجارة السلاح ، وهذا هو مركز فكرة العولمة ، أضف لذلك حرية حركة التجارة ، وأضف لذلك الانتصار النهائي لليبرالية اقتصادياً وسياسياً " .

وتقول الحالة رقم (١٤) :" من التحولات الهامة في العالم ما حدث في ثمانينيات القرن العشرين وهو سقوط الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية بل وتحول الاتحاد السوفيتي إلى صديق أليف لأمريكا ، وهنا دخل العالم في إطار نظام عالمي جديد أحادي القطبية ، تقوده وتسيطر على صناعة وتنفيذ القرار فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، وترتب على ذلك تحول هام في الصراع الدولي حيث حل الإرهاب الإسلامي محل الإرهاب الشيوعي ، ونتيجة لذلك كانت حرب أمريكا في أفغانستان والعراق ، وهناك أيضاً تحولات هامة تقودها عمليات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية " .

وتقول الحالة رقم (١٥) :" اختفاء الكتلة الاشتراكية التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي أهم حدث عالمي في نهاية القرن العشرين ، والذي ترتب عليه نتائج هامة أهمها تصاعد وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة تقود العالم في إطار نظام عالمي جديد، أعلنت عنه خلال حرب الخليج الثانية ، واتضح من خلال العديد من الأحداث العالمية مثل حرب أفغانستان وحرب العراق ، أن أمريكا هي القوى العظمى التي تؤهلها إمكانياتها الاقتصادية

والعسكرية فعل أي شيء دون حاجتها لإجماع دولي ، وكل هذا في إطار تحيط به العولمة بعملياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالاعتماد على ثورة تكنولوجية هائلة بدأت تطبيقاتها تجتاح حياتنا جميعاً . ولم يعد احد بمعزل عن هذه الثورة مهما كان موقعه الجغرافي فى خريطة العالم " .

وتقول الحالة رقم (١٧) :" أهم حدث شهده العالم هو انتهاء الصراع بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية ، وترتب على ذلك قيام نظام عالمى جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول أن تسيطر عليه بالاعتماد على العولمة وعملياتها الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وما تمتلكه من أدوات عالمية متباينة ، ولا شك فى أن ما شهده العالم من حروب فى القرن الواحد والعشرين يؤكد على انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم ، إضافة إلى ضعف سلطة الدول أمام هذه القوة العظمى الجديدة " .

ثانيا : التحولات العالمية الجديدة وقضايا الديمقراطية :

تقول " هالة مصطفى " إن العالم شهد خلال النصف الأخير من القرن العشرين تغييرات سياسية هائلة ، وانتشاراً غير مسبوق لعمليات التطور والتحول نحو الديمقراطية ، التى أصبحت ، ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين ، هي المثال أو النموذج الأمثل الذي تتطلع إليه جميع دول وشعوب العالم ، واعتبرت التسعينيات من القرن العشرين هي بداية عصر جديد للديمقراطية على مستوى العالم كله ، شرقه وغربه . [١]

مما سبق ، ومن خلال الربط الواضح فيما بين التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية ، يثار بالذهن العديد من التساؤلات التي تدور حول حقيقة الارتباط فيما بين هذه التحولات وقضايا الديمقراطية ، بالإضافة إلى تساؤلات أخرى حول أهم التأثيرات المتبادلة فيما بين هذه التحولات وقضايا الديمقراطية ، ومجمل هذا كله ما سوف تتناوله الدراسة الراهنة ، فيما يلى من خلال رؤية عينة الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

(١) مفهوم الديمقراطية وأبعادها :

اتضح من خلال تحليل البيانات ، والمعطيات الميدانية أن هناك اتفاقاً بين مختلف حالات الدراسة ، على أن التحولات العالمية الجديدة – والتي سبق عرضها حسب رؤية عينة الدراسة – قد ألقت بتأثيراتها على مفهوم الديمقراطية ، إضافة إلى أنها ركزت على أبعاد معينة للديمقراطية ، وذلك يتضح فيما يلي :

١- هالة مصطفى ، الديمقراطية والدراسات المقارنة قضايا ومشكلات ، مجلة الديمقراطية ، العدد الأول ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(أ) أن مجمل التحولات العالمية الجديدة أسهمت فى تقديم الديمقراطية الليبرالية ، بشكل عام والديمقراطية الليبرالية بالشكل الأمريكي ، على أنها الأيديولوجية السياسية الوحيدة ، والتى يجب على مختلف مجتمعات العالم الأخذ بها بوصفها نظاماً سياسياً واجتماعيا .

(ب) تزايد نمو المجتمع المدني وفاعليته ومؤسساته المختلفة ، وتعتبر هذه المؤسسات آلية مهمة من آليات التحول الديمقراطي داخل أي مجتمع ، حيث إن التحولات العالمية الجديدة وتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية ، قد أثرت بشكل مباشر في نمو المجتمع المدنى وتطوره ، وكذلك ظهور مجتمع مدنى عالمى ، إضافة إلى أنها أتاحت له الانطلاق داخل النظام العالمي الجديد ، وذلك من خلال خلق امتدادات داخل كل مجتمعات العالم . وتحدد عينة الدراسة هذا التأثير في العناصر التالية :

أولاً : أثرت ثورة الاتصالات والمعلومات على مدى نضج المجتمع المدنى ، وزيادة فاعليته من خلال توافر وسهولة الاتصال وتبادل المعلومات بين مختلف مؤسسات المجتمع المدنى في أرجاء النظام العالمي .

ثانياً : دعمت التحولات العالمية من دور المؤسسات المدنية ، في نشر وتعميق الثقافة المدنية وهي الثقافة التي تؤكد على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتعلي من قيم التسامح والحوار وقبول الآخر وتدعيم قيم المؤسسية والشفافية .

ثالثاً : وأهم وأخطر تداعيات التحولات العالمية الجديدة على المجتمع المدني ، تتمثل في نمو وتزايد نوعية من المؤسسات غير الحكومية ، والتي لها امتدادات عالمية ، وإذ تتبنى قضايا حقوق الإنسان والحريات ، إضافة إلى أنها تراقب وترصد عمليات التحول الديمقراطي في مختلف مجتمعات العالم .

(ج) تنامي فاعلية الاهتمام العالمى بأبعاد معينة ترتبط بالديمقراطية ، وتتمثل فى قضايا حقوق الإنسان وحرياته ، وحقوق المرأة والطفل والأقليات ، وتجسد هذا الاهتمام فى تأسيس العديد من منظمات الدفاع والمناصرة لهذه الحقوق في مختلف دول العالم ، وتطورها عددياً في ظل هذه التحولات ، وتنامي فاعليتها ، من خلال إيجاد فاعلين دوليين لتقوية وتدعيم دور مثل هذه المؤسسات خاصة في دول العالم النامي .

وتتضح محاور الرؤية السابقة لعينة الدراسة من خلال النصوص التالية لبعض حالات الدراسة الميدانية :

تقول الحال رقم (١) :" في تقديري أن ما يحدث في العالم من تغير ، أو لنقول أن العولمة هي ظاهرة موضوعية تمخضت عن الأسلوب التوسعي للرأسمالية فضلاً عن ثورة الاتصالات والمعلومات وخاصة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وفي قلب هذه الظاهرة الموضوعية ،

تدعمت قيم إنسانية راقية مثل عولمة مختلف القضايا والأخطار التي تواجه الإنسانية ، وهناك أيضاً ارتفاع لقيم ومبادئ العقلانية والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية والتعددية واحترام الاختلاف ، وما دمنا بصدد الديمقراطية فإن الوضع العالمى الراهن دعم من قضية الديمقراطية ، وثورة الاتصالات والمعلومات عملت على زيادة ونشر الحديث عن الديمقراطية كنظام اجتماعي وسياسي مهم جداً فى الوقت الراهن ، وهذه التحولات التى تتمثل فى العولمة دفعت قضية الديمقراطية لقمة الأولويات بفضل تدعيمها للمجتمعات المدنية ، وخلقها لمجتمع مدني عالمي يهتم بقضايا إنسانية تمثل بؤرة هامة داخل الديمقراطية ، وزادت فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الأوقات الأخيرة بفضل امتداداتها المتسعة والتي تطول مختلف مجتمعات العالم ، وفضل سهولة اتصالها وتبادلها للمعلومات والخبرات في ظل ثورة اتصالية ".

وتقول الحالة رقم (٢) :" أنا ممكن أقول شيء مختصر جداً وهو أن الوضع العالمى وعمليات العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات ، أدت لنتيجة مهمة مرتبطة بقضية الديمقراطية ، وهي أن الديمقراطية في الوقت الراهن أصبحت في ذهن كل الناس ، وهذا فى حد ذاته تطور أنا بأعتبره خطير ومهم جداً ، حيث أن الظروف العالمية الراهنة خلقت في كل المجتمعات المحلية رأى عام حقيقي مطالب بالديمقراطية " .

وتقول الحالة رقم (٣) :" الظروف العالمية الراهنة خلقت صيغة معينة للديمقراطية ، وأهم محاور هذه الصيغة ، تفعيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال مجتمع مدني عالمى مرتبط ببعضه ، محاولة نشر ثقافة سياسية تقوم على الاعتراف بالتعددية وحق كل القوى السياسية في الرأي والتعبير إضافة إلى تفعيل الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته ".

وتضيف الحالة رقم (٦) :" التحولات العالمية الأخيرة غيرت من المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية ، حيث لم يعد الحكم للشعب ، ولكن الحكم أصبح لرأسمال ، ولكن هناك أيضا منظمات المجتمع المدني ، التي نمت وزادت فاعليتها العالمية في الوقت الراهن ، وهذه المنظمات زادت عدداً وفاعلية في ظل هذه التحولات لكي تكون قادرة على الدفاع عن مصالحها والتي تتلاقى مع مصالح القوى الرأسمالية ، ولكن نمو هذه المؤسسات وزيادة فاعليتها قد خلق شيء هام صعب إنكاره ، وهو نشر ثقافة مدنية تخدم في وجودها الديمقراطية وهذا شيء جديد على مجتمعات عديدة خاصة مجتمعات العالم الثالث التي يسيطر عليه موروث تاريخي من الاستبداد والتسلط " .

وفي نفس هذا السياق تشير الحالة رقم (٧) :" إلى أن التطور التقني الذي يعايش البشر تجسيداته حالياً ، زود رأسياً وأفقيا مساحات الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ،

بالإضافة للعديد من القضايا الأخرى مثل ، قضايا المرأة والطفولة ، وأصبحت هذه القضايا يتم التعامل معها بجدية داخل العديد من المؤسسات المدنية ، التى وجدت لها مساحة أكبر للتحرك داخل الأنظمة المختلفة فى ظل ظروف عالمية ، تدعم وجودها وتمنحها شرعية وقوة " .

وتقول الحالة رقم (٨) :" طبعاً التحولات العالمية المتمثلة في العولمة غيرت من شكل وأبعاد الديمقراطية ، فهى تدعم الديمقراطية بالشكل الليبرالي الذي يقوم على التعددية والحريات واحترام حقوق الإنسان ، إضافة إلى تصعيد قضايا حقوق الإنسان وحرياته إلى قمة الأولويات وأصبحت المشروطية السياسية والاقتصادية ، من جانب الدول الغربية تدعيم واضح لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، إضافة إلى أن العولمة دعمت وثبتت أواصر المجتمعات المدنية فى مختلف المجتمعات النامية . وساهمت فى زيادة تواجد منظمات للدفاع عن الحقوق والحريات ونصرة الديمقراطية والقضايا المرتبطة بها ، وبمعنى آخر التطورات السريعة التي حدثت في العالم وما زالت تحدث وتذهلنا كل يوم ، تؤكد رغم سيطرة الطابع التكنولوجي عليها على مسألة مهمة وهي تدعيم إرادة المواطن في تقرير أموره الخاصة وأمور وطنه وأمور عالمه الأوسع واحترام إرادته في التعبير والاختيار والمشاركة " .

وتذهب الحالة رقم (٩) :" إلى أن المستجدات التي طرأت على النظام العالمي في السنوات الأخيرة أدت إلى نتيجة هامة جداً تتعلق بالديمقراطية وأبعادها ، وهي تدعيم التعددية في بناء مؤسسات المجتمع المدني ، داخلياً على مستوى المجتمعات ، وعالمياً على مستوى النظام العالمي بأسره وهذه النتيجة تمثل تدعيم إيجابي للديمقراطية وعمليات التحول الديمقراطي في العديد من المجتمعات " .

وتذهب الحالة رقم (١٠) :" إلى أنه في ظل التحولات العالمية الراهنة أخذت تنمو داخل الديمقراطية أبعاد بعينها أهمهما حقوق الإنسان . ومؤسسات المجتمع المدني الجديدة والتى تتمثل في منظمات الدفاع والمناصرة . "

وتقول الحالة رقم (١١) :" الديمقراطية تقوم على جناحين هما الحرية والمساواة والتطور الذي حدث في ظل العولمة هو تنامي عدد وفاعلية المؤسسات التي تنمي للمجتمع المدني والتي تدافع عن مثل هذه القيم وتعمل على نشرها داخل جميع دول العالم من خلال زيادة وبروز ظاهرة كالمجتمع المدني العالمي " .

وتقول الحالة رقم (١٢) :" الديمقراطية تعرضت لتغيرات مهمة على مستوى الأبعاد التي تتضمنها ، فمعظم دول العالم في ظل التحولات التي حدثت اتجهت نحو الانفتاح الاقتصادي ونحو لبرة نظمها الاقتصادية ، وبناء عليه فإن النجاح الاقتصادي لها مشروط واقعياً

بنضجها السياسي وبالاهتمام بأبعاد الديمقراطية التي يتم التركيز عليها في الوقت الراهن وهى التعددية بمختلف أشكالها ، وقضايا حقوق الإنسان ، وحرياته المتباينة ، والقوى العالمية حريصة على أن تكون الإصلاحات الاقتصادية فى طريق التوجه الليبرالى متلازمة مع إصلاحات سياسية فى نفس الاتجاه أيضاً ، وهذا لم يكن موجود بهذا الشكل من قبل . لأن ما كان عليه الوضع قديماً أي منذ سنوات ، عدم الربط ما بين ما هو اقتصادي وما هو سياسى وعدم التركيز على قضايا بعينها داخل الديمقراطية ، والمعروف أن الديمقراطية تتضمن أبعاداً كثيرة فمثلاً لم يكن قديماً يتم التعامل مع قضايا المرأة ووضعيتها الاجتماعية وكذلك وضع الفئات المهمشة على أنه من أبعاد الديمقراطية . ولكن في ظل العولمة اصبحت قضايا الفئات المهمشة كألمرأة والطفولة والمسنين من ضمن أبعاد الديمقراطية ومن ضماناتها الرئيسية " .

وفى نفس هذا السياق تضيف الحالة رقم (١٣) :" هو مفهوم الديمقراطية لم ينقلب رأسا على عقب فى ظل هذه التحولات ، ولكن هناك اهتمام متزايد وتركيز كبير على قضايا وأبعاد بعينها مرتبطة بالديمقراطية في السنوات الأخيرة ، وتم الاعتماد على ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة وعملياتها فى خلق وتكثيف هذا الاهتمام المتزايد وأهم هذه القضايا هى قضية حقوق الإنسان والتي اصبح النظام العالمي الجديد ومختلف القوى المسيطرة فيه تهتم بهذه القضية ليس داخل مجتمعاتها فحسب بل امتد ذلك الاهتمام إلى مختلف دول العالم ، بمعنى أن هذه القضية أصبحت من الشئون العالمية ، إضافة إلى بعد وقضية أخرى هامة تمثلت في ظهور ترابط عالمي ما بين مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أرجاء العالم وهذا منح مؤسسات المجتمع المدني قوة زودت من فاعليتها وسرعة تحركاتها " .

وتقول الحالة رقم (١٤) :" إنه بسقوط الكتلة الاشتراكية ، وانفتاح الدول الاشتراكية على العالم الغربي ، سياسياً واقتصادياً ، استفادت الدول الرأسمالية من ذلك وصورته على أساس أنه انتصار للديمقراطية الغربية ، ومن هنا حدثت تغيرات في مفهوم وأبعاد الديمقراطية . حيث لم نعد نسمع إلا الرؤية المفهومية الغربية للديمقراطية الغربية ، وتركز خطاب الغرب حول الديمقراطية وأبعادها في الترويج الهائل بالاعتماد على ثورة تمتلك هي آلياتها لأبعاد مثل حقوق الإنسان وحرياته الفردية ، ورفع شأن مؤسسات المجتمع المدني وكان هذا التركيز بشكل متضاعف في مجتمعات العالم الثالث " .

وتضيف كل من الحالتين رقم (١٥) ، (١٦) :" أنه قديماً ، أي قبل ثمانينيات القرن العشرين ، كانت هناك صور متباينة ومتعددة للديمقراطية ، فكانت هناك ديمقراطية مرتبطة بالعالم الرأسمالي ، وهناك ديمقراطية اجتماعية مرتبطة بالعالم الاشتراكي ، وهناك بالإضافة

لذلك ديمقراطيات بأشكال خاصة جداً ، مرتبطة بالموروث التاريخي والقيمي لبعض المجتمعات ، مثل المجتمعات الإسلامية ، التى كانت تقدم الشورى كبديل للديمقراطية بالمفهومين السابقين ، ولكن فى ظل ما حدث فى العالم من إحداث ، تمخض عنها تداعيات متباينة على الديمقراطية ، منها اختفاء الديمقراطية بمعناها الاشتراكي ، وتم التجديد فى الديمقراطية الليبرالية علي أنها السبيل الوحيد التى يجب علي كل المجتمعات أن تسير فيه وتحول هام حدث في ظل الوضع الراهن ويرتبط بالديمقراطية ، وهو أنه لم يعد من حق العديد من المجتمعات داخل النظام العالمي الجديد ، أن تحدد ما يناسبها من صور وأشكال الديمقراطية ، ولكن مسألة تحديد مفهوم وأبعاد الديمقراطية أصبحت من أصعب مهام القوي العظمي ، داخل هذا النظام ، ولذلك فإن ما هو مطروح من أبعاد الديمقراطية فى الوقت الراهن ويعكسه خطاب القوي العولمية هي أبعاد مرتبطة بالمجتمع المدنى وحقوق الإنسان وحرياته . "

وفي نفس هذا السياق تؤكد الحالة رقم (١٧) : " على أن التحولات العالمية الراهنة أحدثت تغير واحد مرتبط بالديمقراطية ، وهى أن مجمل ما حدث يقدم لنا – نحن الشعوب النامية – النموذج الديمقراطي الرأسمالي المطبق فى الدول الرأسمالية غلي أنة الخيار الوحيد أمامنا .

(٢) آليات التحول الديمقراطي :

يؤكد التراث النظري للديمقراطية ، على أن عمليات التحول الديمقراطي تتخذ أشكالا عديدة وتعتمد علي آليات متباينة ، وعلي الرغم من الصعوبة في توضيح كل شكل من أشكال التحول الديمقراطي وآلياته بشكل مستقل ، إلا أنه يمكن في هذا الصدد – ومن خلال مراجعة التراث النظري – التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية للتحول الديمقراطي ، مع ضرورة الإشارة إلي أن كل شكل من أشكال التحول الديموقراطى ، قد تتضمن مزيجا من الأشكال الأخرى للتحول ، وهذه الأشكال الرئيسية هي : [١]

الشكل الأول : التحول من أعلي

ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم وهم الذين يؤدون دورا حاسما في إجراءات هذا التحول .

١- انظر فى ذلك :

- صمويل هنتجتون ، الموجة الثالثة ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢- ١٠٧ .
- حسن محمد سلامة ، أثر العولمة على تطور النظام السياسي ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ – ٣٤ .

الشكل الثاني : التحول من خلال التفاوض

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض ، عندما يدخل النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة ، وذلك بهدف وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوى وإقامة نظام ديمقراطى بديل .

الشكل الثالث : التحول من خلال الشعب

وهو التحول الديمقراطى الذي يأتي فى أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال العنف والاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية ، والإضرابات العامة ، حتى ينجم عن ذلك استسلام القيادة السياسية السلطوية للضغوط ، وتبدأ في عمل الإصلاحات الديمقراطية التي يطالب بها الشعب ، منعا لتفاقم الموقف ، وسعيا لاحتواء الأزمة التي يمكن أن تفجرها تصاعد المطالب الشعبية .

وفيما يرتبط بعمليات التحول الديموقراطي وآلياته ، تشير معظم حالات الدراسة إلى ان التحولات العالمية الجديدة ، أفرزت مجموعة من النتائج المرتبطة بعمليات التحول الديمقراطي وآلياته ، وهذه النتائج تتمثل في بروز مبدأين مهمين ، داخل إطار النظام العالمي الجديد وهما :

أولا : مبدأ المشروطية السياسية

وهو عبارة عن قيام العديد من دول المركز الرأسمالي . وكذلك المؤسسات الاقتصادية العالمية . (كالبنك الدولي ، وصندوق النقد) إلي الربط بين المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية . التي تمنحها الدول المختلفة ، ومدى توافر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان داخل هذه الدول التي تستفيد من هذه المنح والقروض والمساعدات ، يضاف لذلك أن هناك العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية التي تشترط توافر الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترامها لدى الدول ، التى تبتغي الانضمام أو التعاون مع هذه التكتلات . وقد ترسخ هذا المبدأ بشكل قوي وملحوظ فى ظل النظام العالمي الجديد .

ثانيا : مبدأ حق التدخل الخارجي من أجل الديموقراطية

وهذا المبدأ يقوم علي فرضية أساسية ، مؤداها أن الديمقراطية في أي مجتمع داخل النظام العالمي الجديد ، لم تعد مجرد شأن داخلي . ولكنها قضية مهمة ومحورية . وتأتي ضمن أولويات اهتمام القوى العظمي داخل هذا النظام ، وبناء علي ذلك فإنه ليس ببعيد أن تتدخل القوي المسيطرة علي هذا النظام في أي مجتمع يفتقد قدراً من احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ويمكن التدليل علي هذه الرؤيا السابقة ، من خلال النصوص التالية لبعض الحالات :

تقول الحالة رقم (٣) :" إن القوى العظمى التى تقود النظام العالمي الجديد نجحت في أن تستفيد مما حدث في العالم من خلال تأكيد مبدأ مهم داخل هذا النظام وهو مبدأ مرتبط بالديمقراطية ، وهو أن الديمقراطية لم تعد شأنا داخلياً يخص المجتمع فحسب ، بل إن هناك اهتماما عالمياً بمدى توافر الديمقراطية وأبعادها داخل كل المجتمعات ."

وفى نفس هذا السياق تقول الحالة رقم (٤) : العولمة جعلت من الديموقراطية اتجاه عالمى ، ليس فقط في التوجه نحو الأخذ به ، ولكن أيضا خلقت اتجاهاً لدى العديد من الدول الرأسمالية العظمى ، ولدى العديد من المؤسسات العالمية نحو ضرورة مراقبة وتدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المجتمعات النامية عني وجه خاص ، والتي تربطها علاقات اعتماد علي مثل هذه الدول الرأسمالية وعلي هذه المؤسسات العالمية ، إضافة إلى أن الظروف العالمية الأخيرة فعلت من دور العديد من المؤسسات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الإنسان داخل دول العالم أجمع ، ومن هذه المؤسسات وكالة المعلومات الأمريكية (*) وهناك الصندوق القومى للديمقراطية وغيرها ."

وتذهب الحالة رقم (٨) إلى أن :" هناك تحولا هاما نتج عن العولمة وعملياتها ويرتبط بالدبمقراطية ، وهذا التحول هو أن العديد من المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي وغيرها ، صارت تربط بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وحدوث درجة من درجات التحول الديمقراطي ، وذلك فيما يسمى بالمشروطية السياسية ، وهي التي تعبر عن حدوث ارتباط ما بين درجة الشفافية في الحكم والنزاهة في الانتخابات واحترام حقوق الإنسان وربطها بالمساعدات والمعونات . وتمثل ذلك في إعطاء مساعدات مالية واقتصادية وقروض عادلة للدول التي خرجت من نظام الحكم السلطوي أو العسكري ، وأدخلت نوعاً من التحول الديمقراطي ، في كثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أدركت أنه من المفيد ألا تهمل الحديث عن الديمقراطية ، فأنشأت الإدارة الأمريكية إدارة داخلها تهتم بحقوق الإنسان على مستوى العالم ، واهتمت وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار تقارير سنوية عن حقوق الإنسان في مختلف دول العالم ".

---

*- وكالة المعلومات الأمريكية US Information Agency ، هى إحدى المؤسسات الأمريكية ، والتي تتبع وزارة الخارجية الأمريكية ، وهي من الهيئات التى تركز على الأفراد فى الدول المختلفة ، والتي تتوسم فيهم القدرة على تبني السياسات الديمقراطية وتعزيزها بالمفهوم الأمريكي . انظر فى ذلك :

- وليد عبد الحى ، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

وتقول الحالة رقم (٩) :" في ظل التحولات العالمية أصبح التحول نحو الديمقراطية داخل أي مجتمع ، ليس أمراً داخلياً خاصاً ، ولكنه أصبح أمراً تهتم به القوى العالمية ، ومهما كان مبرر ودوافع هذا الاهتمام ، فإنه في ظل النظام العالمي الجديد أصبح من حق القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على هذا النظام أن تتدخل في أي مجتمع تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات دون ان تلاقى أي تعارض عالمي " .

وتقول الحالة رقم (١٠) :" أن الديمقراطية في الوضع العالمي الذي بدأ يتغير منذ انهيار الكتلة الاشتراكية وجدت العديد من الأشياء التي تدعمها ، ومن هذه الأشياء مبدأ المشروطية الذي أصبح قاعدة مهمة داخل النظام العالمي ، حيث تصاعد دور ونفوذ المؤسسات الاقتصادية والسياسية في دول العالم الثالث ، وتزايدت مشروطيتها المرتبطة بالمنح والمساعدات والقروض الاقتصادية التي تمنحها لهذه الدول . وخاصة المشروطية المرتبطة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل والأقليات " .

وتقول الحالة رقم (١١) :" أفرزت العولمة العديد من الآليات الجديدة التي تلعب دور مهم في تحديد النظم الاقتصادية والسياسية لمعظم المجتمعات ، وخاصة مجتمعاتنا النامية ، ومن هذه الآليات أن السياسة الاقتصادية في العديد من المجتمعات أصبحت تتحدد من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية ، ويتضح ذلك في فرض عمليات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة على العديد من المجتمعات وهناك أيضاً عمليات مراقبة الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل فاعلين دوليين داخل النظام العالمي ، سواء كان هذا الفاعل الدولى دولة ما ، أو مؤسسة اقتصادية أو سياسية " .

وتقول الحالة رقم (١٢) :" تبلور في ظل العولمة مبدأ هام وضروري جداً للديمقراطية في بلاد العالم النامى ، وهو مبدأ التدخل الخارجى من قبل القوى العظمى وخاصة أمريكا . والتى تبنت في سياستها الخارجية ضرورة العمل على نشر وتدعيم الديمقراطية خاصة في الشرق الأوسط ، وهذا تطور خطير ومهم سوف يدعم الديمقراطية " .

وفي هذا السياق نفسه تقول الحالة رقم (١٣) : أن القوى الرأسمالية حالياً تعمل على تدعيم وترغيب المجتمعات في الديمقراطية ، وذلك من خلال ربط المنح والمساعدات الاقتصادية – والتي تحتاجها العديد من البلدان – بمسألة حقوق الإنسان وحرياته ومن خلال مبدأ المراقبة والتدخل الخارجي من أجل هذه القضايا المرتبطة بالديمقراطية ، وهذا يمثل تدعيماً عالمياً للديمقراطيات في مختلف دول العالم .

وتضيف الحالة رقم (١٥):" إننا شاهدنا في ظل التحولات العالمية بروز مبدأ التدخل الخارجي في شئون بعض المجتمعات ، وخاصة تلك الشئون التى ترتبط بقضايا بعينها ، مثل: الحريات وحقوق الإنسان والأقليات ، وبغض النظر عن موقفنا من هذا المبدأ ، إلا انه يعتبر تطور وتغير ، سوف يلقى تداعياته الجوهرية على وضع قضية الديمقراطية ، فى إطار النظام العالمي الجديد " .

ومن خلال تحليل البيانات الميدانية ، اتضح أن هناك اتجاهاً من بعض حالات الدراسة ، قد ذهب أصحابه إلى الحديث عن هذين المبدأين السابقين – مبدأ المشروطية السياسية ، ومبدأ التدخل الخارجي – من خلال تأثيراتهما السلبية والإيجابية على قضايا الديمقراطية ، خاصة في المجتمعات النامية ، وذلك على النحو التالي :

(١) التداعيات الإيجابية :

(أ) إن الديمقراطية بأبعادها المختلفة ، لم تعد فى ظل هذين المبدأين ، شأناً داخلياً ، بل صارت قضية عالمية ، يمكن تحت شعارها أن تتدخل قوى النظام العالمى الجديد داخلياً فى اي مجتمع .

(ب) نتج عن هذين المبدأين اهتمام مختلف النظم السلطوية ، خاصة فى دول العالم الثالث ودول أوربا الشرقية ، بإدخال بعض التحولات الديمقراطية – ولو شكلياً – على نظم حكمها وتمثل ذلك في مظاهر عديدة منها :

- السماح بالتعددية السياسية ، الحزبية حتى ولو كانت مقيدة حالياً .
- إبراز أدوار كبيرة للمنظمات غير الحكومية .
- الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته بدرجة ما .
- الإفراج عن أعداد من المعتقلين سياسياً

(٢) التداعيات السلبية :

يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المبدأين السابقين لم يدعما الديمقراطية إيجابيا فحسب بل ترتب عليهما بعض التداعيات السلبية ، والتي تتمثل في العديد من المعضلات داخل مجتمعات العالم الثالث ، وأهمها :

(أ) لجوء العديد من نظم الحكم في بلاد العالم الثالث ، إلى إدخال بعض مظاهر التحول الديمقراطي على نظمها السياسية ، من أجل إرضاء الحكومات المانحة للمساعدات والقروض الاقتصادية ، ولذلك كان الهدف من هذا التحول هو خلق ديمقراطية شكلية ، دون إيمان حقيقي بالديمقراطية .

(ب) أن الاهتمام الخارجي بالديمقراطية خلق نوعا من الاعتمادية داخل صفوف بعض الجماهير ، وصفوف عدد من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب ، من منطلق إيمان بعض القوى الداخلية فى المجتمعات النامية ، بأن الضغط الخارجى كفيل بدفع عمليات التحول الديمقراطى .

(ج) ان الاهتمام العالمي بالديمقراطية ، يفرض شكلاً معيناً من الديمقراطية ، ويفرض ايضا شرط ارتباط هذه الديمقراطية ، بأخذ الدول بالتوجهات الاقتصادية التى تقرها المؤسسات الاقتصادية الدولية ، مثل : الاتجاه نحو الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة ، وغير ذلك ، ومن هنا ظهرت ديمقراطية السوق ، والتي تكون - غالبا - في غير صالح الدول النامية .

وتتضح الرؤية السابقة من خلال النصوص التالية لبعض حالات الدراسة الميدانية :

تقول الحالة رقم (١) :" أن بروز مبدأ حق التدخل تحت شعار الديمقراطية في ظل النظام العالمى الجديد ، يعد شيئاً مهما ، ولكن خلق اتجاها سلبياً لدى العديد من الحكومات التى لم تحرص على الديمقراطية الحقيقية ، بقدر حرصها على تجميل صورتها الخارجية عند دول المركز الرأسمالى ، والتي تمنحها قروضاً ومساعدات اقتصادية ، وهذا الاتجاه يعد سلبيا ونكوصا عن ضرورة داخلية ملحة ، وهي تدعيم الديمقراطية " .

وتقول الحالة رقم (٢) :" أن محاولة النظام العالمي الجديد لخلق قضية عالمية من الديمقراطية يحمل دافعاً إيجابياً للديمقراطية ، فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث إنه يدفع النظم الحاكمة داخل هذه المجتمعات إلى ضرورة إحداث تحولات ديمقراطية ، وفي الوقت ذاته - وفي ظل غياب إيمان حقيقي بالديمقراطية لدى هذه النظم ، فإن النتيجة التي تتمخض عن هذا وكما هو الحال في العديد من الدول ، الاكتفاء بإحداث ديمقراطية شكلية ، ليست لها تجسيدات فى الواقع " .

وتقول الحالة رقم (٥) :" الاهتمام العالمى بالديمقراطية نتج عنه شيوع وانتشار الحوارت المجتمعية داخل مختلف الدول حول الديمقراطية وضرورتها ، ونتج عنه أيضاً اهتمام النخب السياسية بأن يكون لها بعض المظاهر الديمقراطية ، ولكن هذا - وفي ظل إمكانيات التدخل الخارجي - يمكن أن يجعل العديد من القوى الداخلية ، والتي تناضل من أجل الديمقراطية ، تتكاسل عن دفاعها عن هذه القضية الوطنية وتنتظر ما سوف يسفر عنه هذا الاهتمام الخارجي بقضية داخلية من الدرجة الأولى " .

وتذهب الحالة رقم (٨) :" إلى أن الوضع الراهن ، يؤكد على أن الديمقراطية لم تعد شأنا داخلياً يخص فقط المجتمعات والنظم في الداخل ، بل صارت قضية عالمية . ولم يعد الحديث

عن دفع الديمقراطية يتوقف على حدوث تغيرات ديمقراطية في الداخل ، بل صار هناك إدراك – أيضا – بأنه من الضروري الدفع بعملية الديمقراطية ، حتى لو تتطلب ذلك تدخل خارجي من الدول الغربية ، وهذا الاهتمام أدى إيجابياً إلى اهتمام مختلف النظم السلطوية إلى إدخال بعض التحولات الديمقراطية ولو شكليا على نظمها الحاكمة ، وقد يكون ذلك عبارة عن السماح بالتعددية الحزبية ، والإفراج عن المعتقلين سياسياً ، والاهتمام بحقوق الإنسان ولكن على الجانب الأخر هناك عدد من النظم الحاكمة فرغت هذه التأثيرات الإيجابية من مضمونها واكتفت بإحداث تحولات ديمقراطية صورية وشكلية في نظمها الحاكمة " .

ونقول الحالة رقم (١٦) :" أن عولمة الديمقراطية والدفاع عنها ولو بالتدخل العسكري الخارجي ، جعل العديد من الشرائح الاجتماعية داخل عدد من مجتمعات العالم الثالث ، تنتظر الديمقراطية في مجتمعاتها من خلال قوى خارجية ، وهذا يعد تطوراً سلبياً ليس فى صالح هذه المجتمعات " .

(٣) الدعوة العالمية للديمقراطية :

" قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ مساهمات لا تقدر بثمن ، للعلوم ، والفنون ، لكن اليوم توجد شعوب كثيرة تفتقر إلى ذات الحرية السياسية والاقتصادية وفاعلية المرأة والتحديث الذي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن الحادي والعشرين ، وسكان المنطقة يواجهون خياراً أساسياً بين " كسل وجمود " و " نهضة عربية " تبني مستقبلا زاهراً لجميع العرب ."

بهذه الكلمات السابقة أعلن وزير الخارجية الأمريكية ، عما عرف " بالمبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي ، في خطابه الذي ألقاه في مؤسسة التراث بواشنطن في ديسمبر ٢٠٠٢م ، وقبلها بأيام كانت المحاضرة المهمة التي ألقاها " ريتشارد هاس " مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية ، حول الموضوع نفسه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ، التي أكد فيها على أولوية دعم التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي ، منتقداً الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إهمالها . هذا البعد في سياستها الخارجية تجاه العالم العربي والإسلامي . [١]

١- انظر فى ذلك :

- حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية فى الوطن العربي ، كراسات استراتيجية،العدد(١٣٠)،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١-٤ .
- هالة مصطفى ، المبادرة الأمريكية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص٥ -٦ .

وإذا كانت هذه هي وجهة النظر الأمريكية . صاحبة هذه الدعوة العالمية للديمقراطية في الوطن العربى ، فما رؤية المثقف المصري لمثل هذه الدعوة وموقفه من طبيعتها وأهدافها؟ وما أهم الفرص والمخاطر والتحديات التى تواجه المجتمعات العربية ، فى ظل هذه الدعوة ؟

وقبل أن يبدأ الباحث بعرض أهم الاتجاهات التي اسفرت عنها عملية تحليل البيانات والمعطيات الميدانية للمقابلات التي أجراها ، فيما يخص رؤية عينة الدراسة للدعوة العالمية للديمقراطية ، فإنه يبدأ بعرض فكرة مهمة طرحها عدد من حالات الدراسة [*] وأكدوا عليها كثيراً ، ومؤداها :

أن هناك حقيقة مهمة ، وهي أن هناك تطورا تاريخياً للبشرية نحو الديمقراطية ، حيث إن البحث عن الديمقراطية هو تطور أصيل فى حركة الشعوب ، والمطالبة بالديمقراطية والنضال من أجلها لا يرتبط بالوضع العالمي الراهن فقط ، بل إن هناك تحولاً عالميا مهما خلق مزيداً من التركيز على الديمقراطية ، وهذا التحول يتمثل فى انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الاشتراكية ، وما ترتب على ذلك من انهيار حكم الأحزاب الشيوعية فى العديد من البلدان . وتوجه معظمها نحو الأخذ بالديمقراطية الليبرالية ، وما تصاحب مع ذلك من دعاية وترويج لفكرة مهمة ، وهي أن سقوط الشيوعية يرجع فى المقام الأول إلى تغييب الديمقراطية ، داخل معظم المجتمعات التي اعتنقت الفكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي .

ويمكن التدليل على هذه الرؤية السابقة من خلال نصوص الحالات الآتية :

تقول الحالة رقم (١) في هذا السياق :" الديمقراطية ليست نتاجاً للأوضاع العالمية التى نشاهدها ، ولا التحولات التي أفرزت هذه الأوضاع ، ولكن الديمقراطية موجودة منذ القدم وما حدث من انهيار الاتحاد السوفيتي ، وما تبعه من انفراط عقد الكتلة الاشتراكية ، وتسارع العديد من دولها إلى إحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية تتجه جميعها إلى الليبرالية ، فتم الترويج لذلك أيديولوجياً بأنه ثورة ديمقراطية ، وانتصار للديمقراطية الليبرالية آخر الأيديولوجيات " .

وفي هذا السياق نفسه تشير الحالة رقم (٣) إلى :" أن البشرية تتقدم باستمرار عبر النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في اتجاه الديمقراطية ، وكان ذلك يتم في داخل حركة التطور التاريخي للمجتمعات ، ولكن الوقت الراهن وخاصة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى هناك مزيد من التركيز على الديمقراطية ، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي والعالم

---

*- هذه الحالات هى أرقام : (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) .

الاشتراكي مصحوباً بدعاية مركزة من العالم الرأسمالي بان انهيار الاشتراكية وسقوطها قد ساعد على مزيد من التحول الديمقراطي وأطلقوا على ذلك اسم الموجة الثالثة الديمقراطية "

وفي هذا السياق نفسه أيضاً تتفق كل من الحالات رقم (٤) ، (٥) ، (٦) ، على أن :" الدعوة للديمقراطية ، دعوة قديمة ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود النظام العالمي الجديد ، اعتمدت على ما يعتري العالم من تحولات في الترويج إلى أن ذلك يعني انتصار الديمقراطية الليبرالية ، باعتبارها الأيديولوجية السياسية التى يجب على كل شعوب العالم الأخذ بها ، واعتمادها داخل نظامها السياسي ، لأنها هي الوحيدة القادرة على تحقيق سعادة الإنسان " .

وبالإضافة لما سبق ، فإن تحليل البيانات والمعطيات الميدانية قد كشف عن ان هناك اتجاهين بين حالات الدراسة ، فيما يرتبط برؤيتهم للدعوة العالمية للديمقراطية . وذلك على النحو التالي :

الاتجاه الاول : [١]

هناك ثمة اتفاق بين حالات هذا الاتجاه على رؤية متقاربة يمكن حصرها فيما يلي :

١- أن هذه الدعوة التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الديمقراطية ، هى دعوة أيديولوجية ودعائية ، لأنها تحاول من خلالها الدعاية لنمط معين من الديمقراطية ، هو الديمقراطية الليبرالية بشكل عام ، والنسخة الأمريكية منها بشكل خاص ، وذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسئولة عن تحديد شكل الديمقراطية ونمطها دون مراعاة لخصوصيات ثقافية وحضارية معينة داخل المجتمعات المختلفة .

٢- أن هذه الدعوة تمثل شعاراً ووسيلة جديدة تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية ، لتحقق لها أهدافها في الهيمنة والسيطرة على مجتمعات بعينها ، لأنها تحت شعار هذه الدعوة تكون قد وجدت مبرراً شرعياً ومقبولاً للتدخل في الشئون الداخلية لبعض المجتمعات .

٣- أن مثل هذه الدعوة ليست خالصة من أجل الديمقراطية ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتمد على مثل هذه الدعوى من أجل حماية مصالحها في بعض المجتمعات وخاصة منطقة الشرق الأوسط ، لذلك فإن المحرك الأساسي لطرح مثل هذه الدعوة في وجه بعض المجتمعات سوف يكون للمصالح الأمريكية داخل هذه المجتمعات ، ويسوق عدد من المثقفين مثالاً يدلل على ذلك وهو الحرب الأمريكية ضد نظام " صدام حسين " في العراق .

١- يمثل هذا الاتجاه الحالات رقم : (١) ، (٣) ، (٢) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٩) ، (١٠) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) .

٤- أن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يعكس أن دورها كان أساسياً وقوياً في دعم العديد من النظم التسلطية في منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فإن هذا التاريخ يدلل على عدم مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن الدفاع عن الديمقراطية في الوقت الراهن .

٥- ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على مبدأ مهم ، وهو أن الديمقراطية لا تفرض أبدا من الخارج تحت أي شعار ، فالديمقراطية محصلة كفاح الطبقات وصراعها داخل المجتمع .

٦- ثمة اتفاق بين معظم أصحاب هذا الاتجاه ، على أن معظم المجتمعات العربية ليست ببعيدة عن أي تدخل أمريكي ، تحت شعار الديمقراطية ، لذلك فإن مثل هذه الدعوى لا بد من التعامل معها ، من خلال قطع الطريق على أي تدخل خارجي بشان الديمقراطية ، من هنا ومن أجل حماية جبهاتنا الداخلية ، يجب على كل مجتمع أن يعمل على صياغة مشروع وطني نهضوي ديمقراطي ، والعمل على بدء التنفيذ السريع لمثل هذا المشروع ، وذلك بالاعتماد على القوى السياسية والاجتماعية الداخلية ، ويتم ذلك دون انغلاق ، ولكن بانفتاح على الفكر والخبرات العالمية ، مع إعلاء شأن خصوصيتنا الثقافية .

ويمكن توضيح رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال العرض التالي لبعض النصوص :

تقول الحالة رقم (١) :" في أيامنا هذه والتي تحولت فيها الرأسمالية إلي بنية ساندة عالمياً ، وتم أيضاً استقطاب الرأسمالية في صورة هيمنة أمريكية أخذت الديمقراطية والدعوة لها تعبر عن اتجاهين :

الأول :وهو محاولة دولة الهيمنة الأمريكية فرض أشكال من الليبرالية علي بعض دول العالم لإتاحة الفرصة لاجتياحها تجارياً تحت راية القضاء علي التخلف والعلاقات القبلية أو الإقطاعية أو الاستبدادية السائدة ، وبالتالى إلحاقها باسم الديموقراطية فى البنية الرأسمالية العالمية ، وهذا يتجسد اليوم تحت شعار عملية الغزو والتوسع التي تمارسها أمريكا باسم إقامة الديموقراطية في بعض البلاد مثال : أفغانستان والعراق ، وهذه الديموقراطية يسميها "جمال حمدان " "الديموقراطية الإتيابية والتي تخفي أنيابها بقفازات حريرية .

الثاني : أن الشيء الذي يجب التأكيد علية هو أن الديمقراطية لا تفرض أبداً من الخارج تحت أي شعار – الديموقراطية تولد داخل المجتمع المستقل الحر الذي يعتمد علي قواه المنتجة وقواه التنموية ، وتكون الديموقراطية فعلاً يختاره بكامل إرادته ويكافح من أجله ".

وتضيف هذه الحالة أيضاً ،"هذه الدعوى تطرح العديد من التحديات التي يجب علينا مواجهتها وأهمها الدفاع عن الهوية والخصوصية الثقافية دون انغلاق عن الخبرات العالمية بل استلهامها وامتلاك ما يصلح لنا حسب احتياجاتنا ، والإضافة إليها في إطار خطة تنمية

ذاتية شاملة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، تعليمية ، وإتاحة المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية ، في ارتباط وتناسق مع بقية البلاد العربية ، مع مراعاة خصوصية كل بلد عربي بما يفضي في النهاية إلي تحقيق تقارب ووحدة عربية قومية وديمقراطية شاملة بما يمنح البلاد العربية موقفاً حضارياً يسهم مع كل القوي العالمية الديموقراطية الأخرى فى التصدي للهيمنة الأمريكية والعمل المشترك لدمقرطة العولمة ، وتدعيم وتعميق المشروعية الدولية بما يحقق مشتركاً إنسانياً وديموقراطياً يحترم الخصوصيات الثقافية ."

وتقول الحالة رقم (٢) :" الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعلن مسئوليتها عن الديموقراطية الآن ، هي ذاتها وفي حقبة سابقة شجعت الاستبداد في دول العالم الثالث ، والآن وفي ظل التحولات العالمية ، اكتشفت أن من الضروري فرض الحكم الديموقراطي علي مجتمعاتنا ، ولي علي هذا التغير ملاحظتان :

الأولي : أن هذا التغير هو تغير دعائي يفتقد المصداقية التاريخية .

الثانية : إن الديمقراطية لا تأتي فرضاً ولا بالحرب الخارجية ، حيث إن آليات التغير الديموقراطي لابد وأن يكون مصدرها إرادة الشعوب . " وأحب أن أضيف هنا شيئا هام ، أنه في ضوء ما حدث في العديد من البلاد العربية وآخرها العراق ، يتأكد لنا هزيمة النظام الاستبدادي ، لأن الاستبداد يهزم معنويات الشعوب . ويجب أن أضيف إلي موقفي السابق حقيقة هامة ، وهي أن الديموقراطية في ظل هذه الدعوة تصبح ضرورة مهمة للأمن القومي ، لأن الناس لا تدافع عن الأرض فقط ، ولكن عن وضع اجتماعي تعيش فيه، لذلك يجب أن تتحرر مجتمعاتنا من عملية اختزال كل ذلك في شخص الحاكم ، وهذا هو التحدي الذي يجب العمل المشترك من أجل مواجهته ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" هذه الدعوى ليست دعوة خالصة من أجل الديمقراطية ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الآن علي رأس قوى العولمة تحاول بكل قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية أن تهيمن علي العالم ، وتدمج اقتصاديات مختلف الدول في الاقتصاد العالمي ، وهي تقدم كذلك لكل دول العالم النظام الرأسمالي على أنه النظام الأوحد الذي يحقق الديمقراطية ، من هذا فإن مثل هذه الدعوى تصبح دعوة أيديولوجية . من هنا فلابد علي القوي الذاتية لمجتمعاتنا أن تنجح في صياغة طريقة للتطور الديموقراطي وقطع الطريق أمام النفوذ والتدخل الخارجي العالمي من أجل أن يصيغ لنا هو الطريق الذي يجب أن نسير فيه ".

وتضيف هذه الحالة : " القوي العالمية لا تطرح الديموقراطية إخلاصاً لها ، لأنه من الممكن أن تتغاضي عن توجيه مثل هذه الدعوى لمجتمعات بعينها ، لو أنها شعرت بأن مثل هذه

الديمقراطية سوف تعوق مصالحها ، بمعني أكثر وضوحاً ، أن الديموقراطية الحقيقية في بعض المجتمعات العربية قد تجعل من القوي الإسلامية هي النظام الحاكم ، وهذا في حد ذاته ضد المصالح الأمريكية ".

وتقول الحالة رقم (٤) :" هذه الدعوى هي دعوى أيديولوجية ، لأنها لا تدافع عن الديموقراطية في حد ذاتها ، ولكنها تحاول فرض وتصدير الديموقراطية بالمعني الأمريكي ، لكى تأخذ بها كل المجتمعات ، وبجانب أيديولوجية هذه الدعوى فإنها تتسم بالجبرية ، وهذا فى حد داته يثبت أن هذه الدعوى ليست ديموقراطية . من هنا فإن التحدي الذي يتصاحب مع مثل هذه الدعوى ، هو محاولة فرض نمط معين للديمقراطية ، دون مراعاة لأية خصوصيات ، من هنا ولأننا لا نستطيع أن نواجه هذه الدعوة ، يصبح من انمهم أن نفكر في كيف يمكن لنا أن نكون ديمقراطيين وقادرين علي تكوين نظم ديمقراطية وطنية "

وتقول الحالة رقم (٦) :" الدعوى العالمية للديموقراطية هي آلية لفرض الهيمنة على مختلف دول العالم ، وهي آلية جديدة تتناسب مع طبيعة التحولات العالمية ، والتي أهمها انتهاء النقيض الذي كان يحول دون هذه الهيمنة ، وهى سقوط حكم الأحزاب الشيوعية ، لذلك فإن هذه الدعوة هي آلية دون المركز الرأسمالي للهيمنة والسيطرة علي دول العالم الثالث ، وهذه فكرة تاريخية ، لأن فكرة الهيمنة قائمة في العالم ومنذ القدم ، ومركز الهيمنة وجد في أوروبا وارتبط بتحولات اقتصادية معروفة باسم الثورة الصناعية ، وما نجم عنها من بحث عن أسواق ومواد خام ، والمركز ليس ثابتاً بل متغير . ولكن دوماً هناك مركز وهناك أطراف ، قد تتغير دول المركز ، ولكن دول الأطراف دائماً ثابتة أو شبة ثابتة ... ويمكن التدليل علي هذه الرؤية ، من خلال الإشارة إلى أن أمريكا دخلت العراق تحت شعار وعنوان الديموقراطية وتحرير الشعب العراقي من السلطة الغاشمة ، لكن ليس هو الهدف ، الهدف الحقيقي لدخول أمريكا العراق هو السيطرة علي مصادر النفط هناك ، وهذا لا يعني أن أمريكا تحتاج لهذا النفط ، لأنها تملك احتياطياً كبيراً ، ولكنها تريد وضع يدها علي مصادر النفط في هذه المنطقة لكي يكون سلاحاً تراوغ به كل المجموعة الأوروبية واليابان والتي تعتمد علي (٧٠%) من حاجتها للنفط علي النفط الموجود في منطقة الخليج ، لكنها لا تستطيع أن تعلن أنها دخلت العراق لهذا السبب ، فبحثت عن سبب وجيه ومقبول عالمياً وهو شعار الديمقراطية .." والتحدي الذي يواجهنا في ظل هذه الأوضاع ، هو أنه إذا كنت تريد أن تحول دون حدوث تدخل خارجي ، عليك بالآتي وخلاصته : خلق ديمقراطية حقيقية ، وليست شكلية وإقرار حقوق الإنسان وحرياته والحفاظ عليها وتجسيدها واقعياً ، والعمل بذلك علي تجفيف منابع التدخل الخارجي ".

وتقول الحالة رقم (٧) :" هذه الدعوة التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية ليست خالصة من أجل الديمقراطية ، لكنها شعار أيديولوجي ترفعه من أجل خدمة مصالحها – ولو حدث أن تعارضت مصالحها مع مثل هذه الدعوة فسوف تتنحي عن رفع راية هذه الدعوة ".

وتذهب الحالة رقم (٩) إلى :" أنه في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد هناك جانبان يتعلقان بالدعوة العالمية للديمقراطية ،وهما :

أولاً : أن هناك فكراً سياسياً عالمياً يتعلق بتجارب نظم الحكم في العالم خلال القرنين الأخيرين ، وهناك استخلاصات من هذه التجارب ، يمكن أن تستفيد منها المجتمعات المختلفة من حيث ضبط الأداء العام وترشيد السياسات العامة والأخذ بالحريات الديمقراطية ، ومع ثورة الاتصالات والمعلومات . أصبح هذا الفكر وهذه التجارب شائعة في العالم ، ويمكن لأي مجتمع أن يتدارسها وينتقي منها ما يراه مناسباً ، في ظل ظروفه المعيشية وأوضاعه التاريخية والسياسية ، وذلك من منطلق أن العولمة وعملياتها الثقافية المتباينة جعلت من هذا الفكر ومدارسه تراثاً إنسانيا شائعاً .

ثانياً : هناك اتجاه آخر في إطار عالمية الديمقراطية ، وهو تلك الدعوه التي تثيرها الدول الكبرى حول تطبيق الديمقراطية ، فهي دعوة تأخذ أشكالاً مختلفة وتستهدف نوعاً من أنواع السيطرة .. سيطرة هذه الدول الراعية لهذه الدعوة على مقدرات المجتمعات الأخرى خاصة داخل دول العالم الثالث ، وأحياناً يكون الهدف هو تفكيك بنية المجتمعات الضعيفة لإمكان التغلغل داخلها من قبل الدول الكبرى والسيطرة عليها ، ولذلك نجد أن هذه الدعوة دائماً مصحوبة بنوع من أنواع المطالبة بفتح أبواب العالم الثالث لنفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي ، ونجد أيضاً أن هذه الدعوة تثار دائما في مواجهة المجتمعات والدول ذات السياسات الوطنية التي تحاول حماية مصالحها الداخلية في مواجهة السيطرة الأجنبية ، وعلينا أن نكون على حذر من أن تلتبس علينا الأوضاع في هذا الشأن " .

وتقول الحالة رقم (١٠) :" هذه الدعوة تتسم بالغموض والإبهام ، وليست في صالح الديمقراطية لمن أراد الديمقراطية منا ، وهذه الدعوة تهدف إلى اكتساب الشرعية للتدخل في شئون دول العالم الثالث ، خاصة المثيرة للشغب منها ، وأهم شيء في هذه الدعوة أنها تؤكد لي أننا شعوب بائسة ، ودائماً مفعول بنا داخل هذا النظام العالمي ، ومثل هذه الدعوة أيضاً تحاول القضاء علي الخصوصية الثقافية . وإدخال المجتمع في دائرة من الصراع بين ما هو سلفي وما هو حداثى ، والخصوصية هنا مهمة جداً ، لأن إدراكنا لخصوصية مجتمعنا سوف يجعلنا نتعرف بشكل جيد علي واقعنا وندركه ، مما يجعلنا قادرين على معرفة أهداف

واحتياجات هذا المجتمع مما يساعد على تحقيقه ، ولكن في إطار هذه الدعوة تتشوه الأهداف ولا نعرف ماذا نريد " .

وتقول الحالة رقم (١٤) :" الدعوى العالمية للديمقراطية فى الوقت الحالى ، تفكرنى بما حدث في أعقاب الحرب العالمية ، عندما انقسم العالم إلى عالمين : شيوعى ، ورأسمالى ورفع العالم الرأسمالي شعار العالم الحر ، والحقيقة أن الغرض من هذا كان هو كسب أنصار ضد العالم الشيوعي ، وأنا شايف أن هذه الدعوى للديمقراطية ، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي هى اختراع أمريكي ، وهي خطاب إنشائي ودعائي لخدمة أغراض اقتصادية وسياسية لها ، لأن أمريكا التي ترفع شعار الديمقراطية في إطار هذه الدعوى ، لها تاريخ سيء في الدفاع عن الديمقراطية في العالم الثالث ، لأنها كثيراً ما دعمت دولاً غير ديمقراطية ، وكان هذا حماية لمصالحها داخل هذه الدول ، ومثل هذه الدعوة للديمقراطية تهدف أمريكا من ورائها أن تحل مكان الاتحاد السوفيتي في الدول التي كانت تتبعه ، خاصة وأن أهم ما يميز هذه الدول هو غياب الديمقراطية فيها ، لأن هذه الدول كانت تحكم من خلال الحزب الشيوعي فقط ، ولذلك وفي ظل نظام عالمي جديد تمثل الديمقراطية شعار مناسب ومبرر شرعي للتدخل في العديد من البلاد .. ومثال ذلك تدخلها في العراق ، فهي أعلنت الحرب علي العراق لأنها تحتاج للتواجد داخل هذه المنطقة لتسيطر على البترول هناك ، هذا البترول الذي تحتاجه دول أخرى تنافس أمريكا اقتصادياً ، فكان لا بد من دخولها العراق تحت شعار الديمقراطية بهدف أساسي هو السيطرة على البترول للحد من التقدم الاقتصادي لدول تنافسها وتحتاج لبترول الخليج ". وتقول الحالة رقم (١٥) :" الدعوة العالمية للديمقراطية ، دعوة يمكن الاستفادة مهنا في نشر وتعميق الديمقراطية ، ولكن بشرط أن تتوافر المصداقية ، مصداقية من يقفون خلف هذه الدعوى ، وهؤلاء الداعون لهم تاريخ في مساندة التسلط والاستبداد في العديد من البلاد ، ولكن إذا كان مهماً للاستفادة من هذا الاهتمام العالمي في حال مصداقية هذا الاهتمام ، وهذا أمر مستبعد ، فإن الأهم منه هو صياغة عملية تحول ديمقراطي بالاعتماد على القوى الداخلية الوطنية والإسراع في تنفيذ مثل هذه العملية " .

وتقول الحالة رقم (١٦) :" إذا كانت هذه الدعوى تروج إلى أنها تهدف إلى إقامة نظم سياسية ديمقراطي داخل مجتمعات تغيب عنها الديمقراطية ، فإن رؤيتي لهذه الدعوى تنحصر في أنها دعوى تروج لها بعض القوى العظمى ، من أجل فرض الهيمنة في المقام الأول هو شعار من أجل التدخل في شئون المجتمعات لأنه ليس من المعقول أن نستمد حرياتنا وحقوقنا المدنية والسياسية من الخارج ، الحرية والحق في حياة كريمة مطلب

جماهيري ، لا بد أن نصل إليه بكفاحنا وإرادتنا ، ولكن هذه الدعوة لا يستطيع أحد منا ، ونحن عالم فقير ، الوقوف ضدها ، لذلك يجب علينا مواجهتها من خلال ديمقراطية ، وفق إرادتنا ، حتى نفوت عليهم فرصة رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في وجوهنا .

وتقول الحالة رقم (١٧) :" هذه الدعوى ليست في حقيقتها دعوة إلى الديمقراطية ، وإنما دعوى لفرض النموذج الأمريكي على العالم ، لأنه وبعد ما حدث في العالم ، لم يعد هناك سوى النموذج الأمريكي الرأسمالي المطبق في الدول الرأسمالية ، ومن يقبل هذه الدعوى ويخضع لها يصبح حليفاً وصديقاً لأمريكا ، ومن يرفض ذلك جعلته أمريكا عدواً لها ، لذلك أنا ضد أي تدخل في أي مجتمع تحت شعار الديمقراطية ، أو تحت أي شعار أخر مهما كان ، ولكن ليس معنى ذلك أن نظل حيث نحن ، وليس معنى هذا أن نجعل من الحاكم إلهاً ، ونجعل من الحكومة وسلطتها المختلفة آلهة ، وأنا إذا كنت ضد التدخلات الخارجية ، فأنا أيضاً ضد الجمود وعدم الحركة والتطور ، فهذه الدعوى تفرض علينا شحذ الهمم من أجل التقدم ، ومن أجل أن نحقق ما نستحقه ، فنحن لسنا أقل من أي شعب ديمقراطي ".

الاتجاه الثاني :[1]

وتنحصر رؤية أصحاب هذا الاتجاه فيما يلي :

١- أن هذه الدعوة العالمية إلي الديمقراطية تمثل مشروعاً عالمياً إنسانياً ، يهدف إلى الارتقاء بالإنسان ، وإعلاء قيمته وشأنه داخل النظام العالمي الجديد .

٢- أن هذه الدعوى تمثل تحولاً ايجابياً مهماً في السياسة الأمريكية الخارجية تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول العالم الثالث ، وهذا نجم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

٣- أن هذه الدعوى تمثل دافعاً خارجياً مهماً للتحول الديمقراطي في دول العالم الثالث ، لأن مثل هذه الدعوى سوف تدفع مجتمعات العالم الثالث – شاءت أم أبت – إلى البدء في عمليات التحول الديمقراطي ، ولو كان هذا التحول شكلياً لدي بعض المجتمعات في الوقت الراهن ، فإن الشعوب سوف تطالب بالتحول الديمقراطي الحقيقي في المستقبل القريب .

٤- أن هذه الدعوى لا تحمل أية مخاطر ، ولكن يجب علي المجتمعات أن تهيئ نفسها ونظمها الاجتماعية المختلفة ، للتفاعل الايجابي مع هذه الدعوى ، من أجل خلق تطور ديمقراطي حقيقي ، لأن المجتمع الذي سوف يتجاهل الديمقراطية . لن يكون له حضور داخل النظام العالمي الجديد.

١- يمثل هذا الاتجاه الحالات رقم (٨) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣)

ويمكن التدليل علي هذه الرؤية السابقة من خلال ما سوف يتم عرضه من نصوص لحالات هذا الاتجاه ، وذلك على النحو التالي :

تقول الحالة رقم (٨) :" هذه الدعوى العالمية للديمقراطية تمثل شيئاً هاماً ودافعاً مهما لتجذير الديمقراطية داخل العديد من المجتمعات ، التي تم فيها تغييب الديمقراطية لسنوات طويلة ، خاصة لو تم الالتزام بها جدياً ، من قبل القائمين عليها . لأن إصرار القوى الخارجية على هذه الدعوى سوف يدفع العديد من النظم الحاكمة نحو الأخذ بالديمقراطية ، وخلق المناخ العام الذي يساعد على نمو الديمقراطية ، ولكن هناك مشكلة داخل هذه الدعوى ، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وأتباعها يشجعون نوعاً من الديمقراطية المحصورة بين أحزاب سياسية بعينها وجماعات مصالح تؤمن بالرأسمالية والقطاع الخاص ولكن رغم هذا ، فإن هذه الدعوة تمثل تحريكاً لمياه الديمقراطية الراكدة منذ سنوات داخل العديد من المجتمعات ، ويجب على كل المجتمعات – لتجنب التدخل العسكري – تهيئة نفسها للتعامل الإيجابي مع مثل هذه الدعوى . وعدم انتظار التدخل الخارجي " .

وتقول الحالة رقم (١١) :" الدعوى إلى عالمية الديمقراطية دعوة طبيعية في ظل النظام العالمي الجديد ، حيث إن هذا النظام يتسم بالتفاوت الواسع اقتصاديا وعسكرياً بين دوله .. هذا التفاوت يزداد يوماً عن يوم ، وليس هناك احتمال لتقليل هذا التفاوت ، وهذا التفاوت ينعكس على مدى حرية الدول داخل النظام الدولي ، الذي تغير من نظام الثنائية القطبية إلى نظام القطب الأوحد ، لذلك فإن مقدار حرية الدول في اختيار سياستها الخارجية أو الداخلية قد ضاق بشكل كبير ، فمثلاً السياسات الاقتصادية لأي دولة لم تعد شأنا يتم توجيهه وتحديده من خلال القوى الداخلية التي تحكم ، ولكن أصبح رسم هذه السياسات ، وتحديدها يتم عن طريق من المؤسسات الاقتصادية العالمية ، التي أصبحت تمتلك الحق في التدخل في شئون أي مجتمع من أجل الإملاء عليه ، وما عليه إلا التنفيذ ، وعلى أي مجتمع يريد تجنب التدخلات المباشرة أو العسكرية في شئونه الداخلية القيام بإدخال إصلاحات تساعد على التطور الديمقراطي داخل نظمه الحاكمة " .

وتقول الحالة رقم (١٢) :" الدعوى العالمية للديمقراطية من أهم الأشياء التي أفرزتها التحولات العالمية الأخيرة ، منذ أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنه في ظل النظام العالمي الجديد هذه الدعوى مهمة للعديد من المجتمعات وخاصة تلك التي لا تمتلك مشروعاً ديمقراطياً داخلياً ، وطالما لا تملك مشروعاً ديمقراطياً داخلياً ، فليس من حقها أن ترفض مشروعاً ديمقراطياً خارجياً ، وهذه الدعوى العالمية للديمقراطية تستخدم كل آليات التغيير ، اقتصادية ، سياسية ، ثقافية ، عسكرية ، لذلك فإن هذه الدعوة التي تقودها

الولايات المتحدة الأمريكية آخر سبيل لعلاج الأنظمة السياسية المستبدة ، وكما يقال في الأثر العربي " آخر العلاج الكي " والرائع في هذه الدعوة أنها ليست موجهه للمجتمعات التي تطورت من تلقاء نفسها ، ولكنها موجهه للمجتمعات التي تهرب من الديمقراطية وتشوه معانيها وأبعادها ، وهي بهذا تمثل فرصة هامة للشعوب المقهورة لكي تنعم بالديمقراطية وتنعم بحقوقها المدنية والسياسية وقبل كل هذا حقوقها الإنسانية " .

وتقول الحالة رقم (١٣) :" الدعوة العالمية للديمقراطية هي دعوة عالمية إنسانية ، تحاول رفع قدر الإنسان والحفاظ على أدميته في العديد من المجتمعات التي استباحت الإنسان واستباحت حقوقه ، من هنا يجب على هذه المجتمعات وشعوبها الاستفادة من هذه الدعوة في خلق وتدعيم الديمقراطية . لأن هناك مجتمعات عديدة تحتاج للديمقراطية من أجل تنمية وتطوير ذاتها ، ومن أجل النهوض داخل النظام الدولي الجديد . وهذه الدعوة لا تحمل أية مخاطر لأي مجتمع ، لأنها دعوة تحمل تقدم ورقى المجنمع ، وإذا كان كما يقول رافضو هذه الدعوة إن مثل هذه الدعوة ترفعها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها ، ماذا يمنع – بالرغم من رأيهم – من التفاعل الإيجابي لنحقق نحن أيضا مصالحنا ، والتي تتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان ، لأن رفضنا لهذه الدعوة لن يمنع القوى الكبرى من تحقيق مصالحها . بل بالعكس المستفيد من هذه الدعوة هي تلك المجتمعات التي تغيب عنها شمس الديمقراطية . ومن ناحية أخرى فإن هذه الدعوة تحمل جانباً إيجابياً ، حيث أنها تعد تغيراً مهماً واستراتيجياً في السياسة الأمريكية أن تعلي من شأن الديمقراطية ، وتأخذ ضمن أولويات سياستها الخارجية العمل على نشر وتدعيم عمليات التحول الديمقراطي " .

ثالثاً : خلاصة تحليلية :

تناولت الدراسة في سياق هذا الفصل ، قضيتين من القضايا التي تطرحها الدراسة الراهنة للتعرف على رؤية المثقف المصري لهما ، وهما : قضية التحولات العالمية الجديدة ، والثانية هي التحولات العالمية الجديدة ، وما طرحته من آثار على الديمقراطية ، وقد كشف هذا الفصل عن أن عينة الدراسة ، قد حددت أهم التحولات العالمية الجديدة في ثلاثة تحولات رئيسية ، أدت دوراً حاسماً في تغيير النظام العالمي ، الذي قد تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهذه التحولات هي :

أولاً : انهيار الاتحاد السوفيتي ، وما تبعه من تفكك الكتلة الاشتراكية وانسحابها من المسرح العالمي بوصفها إحدى القوى العظمى ، هذا التحول الذي تتعامل معه عينة الدراسة بمختلف الانتماءات الفكرية والأيديولوجية ، من منطلق أنه أهم الأحداث التي شهدها العالم .

وهذه الرؤية التي استخلصتها الدراسة الراهنة ، تتفق مع العديد من النتائج التي انتهت إليها دراسات أخرى سابقة ، فهناك دراسة " محمد عبد المنعم شلبي " والذي أكد فيها من خلال دراسته الميدانية ان هناك اتفاقاً كاملاً بين عينة دراسته ، على أن انهيار الاتحاد السوفيتي يعد من أهم الأحداث العالمية على الإطلاق . (١)

ويتفق ذلك أيضاً مع ما أشار إليه " محمد سعيد عبد المجيد " من خلال دراسته ، ومؤداه أن معظم عينة دراسته وبنسبة (٩٠%) قد أكدوا على أن عام ١٩٨٩م يمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم ، لما شهده هذا العام من بداية انهيار الاتحاد السوفيتي . (٢)

وإضافة لما سبق هناك رؤية " مارتن شو " Martin show ، والتي أكد فيها على أن انهيار الاتحاد السوفيتي يمثل فشلاً تاريخياً لإحدى القوى العظمى في العالم ، والتي كانت تنافس الغرب على قيادة العالم وتمثل توازناً في العلاقات الدولية . (٣)

ثانيا : اتفقت عينة الدراسة ، على أن العولمة ، بعملياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة تمثل تحولاً عالمياً مهماً ، ألقى بتداعياته على مختلف البنى الاجتماعية لمجتمعات العالم أجمع .

وهذه الرؤية لعينة الدراسة ، تتفق والعديد من الدراسات العربية والأجنبية التي اهتمت بدراسة وتحليل العولمة وعملياتها المختلفة ، وعلى الرغم من اختلاف رؤية كل باحث وموقفه من العولمة ، حسب انتمائه الفكري والأيديولوجي ، إلا أن هناك اتفاقاً على أن العولمة من التحولات المهمة والحاسمة في تاريخ البشرية . (٤)

١- محمد عبد المنعم شلبي ، " علم اجتماع المستقبل والمجتمع المصري " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، عين شمس ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣

٢- محمد سعيد عبد المجيد ، المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية في مصر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الاجتماع ، طنطا ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٧ .

3- Martin show, Global Society and International Relations, Op Cit, P. 60 .

٤- من هذه الدراسات على سبيل المثال ، انظر :

- ماهر أحمد عبد العال ، العولمة والهوية الثقافية ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .
- ملف العولمة ظاهرة العصر ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٩ – ٢٢١ .
- مصطفى كامل السيد ، العولمة والتحول الديمقراطي ، ضمن سلسلة محاضرات الموسم الثقافي لقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧ .
- صابر محمد عبد ربه ، موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

- Canway W. Henderson, International Relations, Op. Cit, P. 52 .
- Jan Aart Scholte, Globalization .. Articial Introduction, Op . Cit, P 95 .

ثالثاً : أشارت عينة الدراسة أيضاً إلى أهمية الدور الذي تؤديه ثورة الاتصالات والمعلومات في ظل النظام العالمي الجديد ، باعتبارها محركاً هاماً ودافعاً أساسياً لمجمل التحولات الأخرى التي شهدها العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة .

ومن المؤكد أن هذه الرؤية التي تطرحها عينة الدراسة ، تأتي متفقة مع مجمل ما تذهب إليه مختلف الأدبيات التي تطرقت إلى موضوع ثورة الاتصالات والمعلومات .[١]

وإذا كانت الدراسة النظرية لمفهوم النظام العالمي الجديد ، قد أوضحت الجدل الدائر بين مختلف الباحثين حول ماهية هذا النظام الجديد ، وما إذا كان قد تشكل فعلاً ، أم أنه مازال في طور التشكيل ، وحول نظام القطبية داخل هذا النظام الجديد [٢] - فإن عينة الدراسة قد حسمت هذا الجدل والاختلاف ، حينما ظهر اتفاقاً بين حالات الدراسة على أن التحولات العالمية الجديدة ، أفرزت مجموعة من النتائج العالمية منها تشكل نظاماً عالمياً جديداً أحادي القطبية ، وتنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة والقوة الاقتصادية والعسكرية على العالم .

وتدلل عينة الدراسة على هذه الرؤية بالاستناد إلى الدور السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في إطار حرب الخليج الثانية ، ثم الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب فيما بعد أحداث سبتمبر ، والتي خاضت أولى جولاتها في أفغانستان ثم حربها ضد العراق ، وهذه الأحداث تؤكد على قوة الولايات المتحدة الأمريكية داخل هذا النظام العالمي الجديد ، وتفردها ، وهيمنتها على صناعة القرارات العالمية داخله ، والقيام بتنفيذها بالاعتماد على قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وفي هذا الصدد تذهب الدراسة الراهنة إلى واقعية ما أكدته عينة الدراسة ، لأن تاريخ الجنس البشري عادة ما يدور حول ممارسة القوة ، وهذا ما يتأكد من خلال دراسة " بول

١- انظر في ذلك :

- السيد بسنى ، المعلوماتية وحضارة العولمة ، مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٢٠ .
- محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال .. التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ - ١٠٩ .
- نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، مرجع سابق .
- Jay Black, Jenning Bryant, Introduction to Media Communication, Op . Cit, P. 60 .

٢- حول هذا الجدل الدائر حول النظام العالمي الجديد ، انظر :

- الدراسة النظرية ، ص ص ١٠ - ١٦ .

كيندى " لتاريخ القوى العظمى [١] ، وإذا كانت القوة دائماً تمثل التفوق العسكري الذي يعتمد على القوة الاقتصادية ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك في الوقت الراهن كل مقومات القوة العسكرية والبنية الاقتصادية التي تؤهلها لممارسة القوة ، والتي عرفها " ماكسن فيبر " بأنها القدرة على فرض الإرادة على الغير [٢]

وهذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه " جورج قرم " ومؤداه أن النظام العالمى الجديد قد اتضحت الآن ملامحه ، وتتمثل فى أنه نظام القطب العسكري المهيمن الأوحد ، حيث إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، أكدت أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد فى هذا النظام . [٣]

وتتفق أيضاً مع رؤية "إدريس لكريني " الذي ذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى زعيم العالم بالنظر والتحليل لمقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية التى تجمعت لها ، بالإضافة إلى سعيها الدائم وبكل الوسائل نحو تأكيد زعامتها[٤] .

وتختلف النتيجة السابقة للدراسة الراهنة مع ما يشير إليه " سعيد اللاوندي " ومؤداه أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد ، وخلال القرن الحادي والعشرين سوف تشهد انكماشاً لهيمنتها ، لحساب ظهور قوى إقليمية ودولية جديدة [٥]

وبالإضافة إلى ما تذهب إليه عينة الدراسة من أن التحولات العالمية الجديدة قد أفرزت نظاماً عالمياً جديداً أحادي القطبية ، فإن عينة الدراسة أيضاً تؤكد على أن حدة التحولات ذاتها أدت إلى بروز جهود دول المركز الرأسمالى ، من أجل محاولة نشر النظام الرأسمالي وتسييده " رسملة العالم " ، بالاعتماد على العديد من الآليات ؛ والتي من أهمها المؤسسات الاقتصادية العالمية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، تلك الآليات وغيرها والتي تصاعد

١- بول كيندي ، القوى العظمى ، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠ - إلى ٢٠٠٠ ، مرجع سابق .

٢- لمزيد من التفاصيل حول رؤية " ماكس فيبر " للقوة الاقتصاديه والعسكرية ، انظر :

- إسماعيل علي سعد ، نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٨ - ٨٥ .

٣- جورج قرم ، عالم القطب الأوحد واتجاهاته ، المستقبل العربى . العدد (٢٧٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أبريل ٢٠٠٢ ، ص ص ٩٢ -٩٤ .

٤- إدريس لكريني ، الزعامة الأمريكية فى عالم مرتبك ، المستقبل العربى ، العدد (٢٩١) ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت ، مايو ٢٠٠٣ ، ص ص ١٢ - ٢٩ ،

٥- سعد اللاوندي ، القرن الحادي والعشرين .. هل يكون أمريكياً ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

دورها في إطار عمليات العولمة ، من أجل صياغة الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى دمج النظم الاقتصادية المحلية في النظام الرأسمالي العالمي .

وتصاحبت هذه المحاولات مع بروز خطاب فكري وايديولوجي يدشن لانتصار الرأسمالية باعتبارها الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية الوحيدة ، والتي يمكن من خلالها إسعاد البشر .

والباحث يشير هنا إلى أنه إذا كان هناك اتفاقاً بين حالات الدراسة حول هذه النتائج ، فإن ثمة اختلافاً ، يتضح من خلال عدد من حالات الدراسة (*) يتعاملون مع هذه النتيجة ، على أنها شر مطلق ، وأن الاندماج الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي سوف يؤدي إلى تعميق التبعية ، وإعادة إنتاج التخلف بأشكال جديدة ، ويمكن تفسير هذا الموقف من خلال الكشف عن أن هذه الحالات تنتمي فكرياً لتيارات اليسار والتيار الإسلامي ، ولذلك جاء تحفظهم على هذه النتائج متوافقاً مع خطاب هذين التيارين .

وفيما يتعلق بالقضية الثانية الخاصة بالتحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية ، ذهبت عينة الدراسة إلى أن هذه التحولات قد ألقت بتأثيراتها على الديمقراطية في العالم ، ولقد تضمنت هذه الرؤية لعينة الدراسة ، ثلاثة محاور :

المحور الأول : يتعلق بمفهوم الديمقراطية وأبعادها ، حيث إن انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل الأيديولوجية الاشتراكية ، قد أسهم في بروز الديمقراطية الليبرالية بشكل عام ، والديمقراطية الليبرالية بالشكل الأمريكي على بوجه خاص ، باعتبار أنها الأيديولوجية السياسية الوحيدة والتي يجب الأخذ بها ، ويتضمن هذا المحور أيضاً إشارة إلى أن مجمل التحولات العالمية قد أسهمت في التأكيد على أبعاد بعينها ترتبط بمفهوم الديمقراطية ، والتأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه في تفعيل عمليات التحول الديمقراطي ، في ظل هذه الأوضاع العالمية ومن هذه الأبعاد المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ، وكذلك التركيز على قضايا حقوق الإنسان وحرياته المدنية والسياسية .

وهذه الرؤية السابقة تتفق مع ما أشار إليه " عامر حسن فياض " ، حيث أكد على أنه على الرغم من أن التطور التاريخي ، كان قد أسهم في تحديد مفهوم الديمقراطية ، إلا أن الديمقراطية الليبرالية هي معطى من معطيات الحداثة ، وإذا كانت الديمقراطية الليبرالية قد نشأت في الغرب مقترنة بتطور علاقات اقتصادية – اجتماعية معينة هي العلاقات الرأسمالية الصناعية ، فإن المجتمعات الغربية الأوروبية ، لم تستطع أن تحافظ على العلاقات الرأسمالية الصرفة ، بعد أن استطاع القطاع الإنتاجي العام أن يفرض وجوده ضمن هذه

---

*- هذه الحالات هي : (١) ، (٢) ، (٦) ، (١٥) ، (١٧) .

العلاقات ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية الأمر يختلف ، فقد استطاعت الديمقراطية الليبرالية في البلاد الأخيرة أن تحتفظ بكامل نقائها ، مما جعلها متميزة إلى حد كبير عن الديمقراطية الليبرالية ، التي شهدتها الدول الأوروبية ، إضافة إلى أن الوضع الرائد للولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد ، قد أسهم في ظل متغيرات عالمية عديدة ، في اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية القائمة على مبدأين هما ، حقوق الإنسان والتعددية السياسية كإحدى أولويات سياستها الخارجية .[١]

التأثير الأهم من ذلك هو أن العولمة قد أثرت بشكل إيجابي على وضع الديمقراطية ، داخل بؤرة الاهتمام العالمي ، خاصة من قبل الدول العظمى .[٢]

أما المحور الثاني : فقد ارتبط برؤية عينة الدراسة بأن التحولات العالمية الجديدة ، قد أفرزت مبدأين مهمين يرتبطان بعمليات التحول الديمقراطي ، وهما مبدأ المشروطية السياسية والتي تعبر عن تزايد شروط العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية ، وعدد من الدول المتقدمة ، وربطها المساعدات الاقتصادية والمعونات والقروض الممنوحة لدول العالم النامي ، بمدى توافر واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته ، والحفاظ عليها . والمبدأ الثاني يرتبط ببروز حق التدخل الخارجي من أجل الديمقراطية ، استناداً على أن الديمقراطية في ظل النظام العالمي الجديد لم تعد مجرد شأن داخلي فحسب .

وما سبق . يتفق مع ما أشار إليه " محمد الجوهري " ومؤداه أن دعاوى العولمة والتقييم العالمي للواقع المعاش . يخضع الدولة المعاصرة لقوى الضغط من الداخل والخارج ، فقوى العولمة الخارجية تفرض عليها نظاماً اقتصادياً وسياسياً معيناً ، وتتخذ في ذلك أساليب صريحة قليلة ، وأساليب ضغط مقنعة لا تقع تحت الحصار ولا الحصر .[٣]

وهذا أيضاً يتفق مع ما أشار إليه " جيروم جلن " حيث قرر أن التحولات العالمية التي شهدها العالم ، والتي تمثلها العولمة بعملياتها المختلفة ، أفرزت اهتماماً عالمياً بالديمقراطية وتم نشر هذا الاهتمام وتدعيمه بالعديد من الآليات المختلفة ، ومنها ربط المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول الجنوب ، بإحداث تقدم في اتجاه الديمقراطية .[٤]

١- عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق . ص ص ١٤٧ – ١٤٨ .

2- Barry Holden. Global Democracy : Key Debates. Routledge. London 2002. P.73 .

٣- محمد الجوهري ، العولمة والهويه .. رؤية أنثروبولوجيه ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

٤- جيروم س . جلن وآخرون ، حالة المستقبل في الألفية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

وفي هذا السياق نفسه أشار " برهان غليون " إلى أنه في ظل تنامي حق التدخل الخارجي تحت شعار الديمقراطية في ظل العولمة ، وتطور النظرة العالمية للديمقراطية ، لم يعد ممكناً استمرار نمط الحكم الاستبدادي . [١]

وإذا كانت عينة الدراسة تتفق حول أهمية المبدأين السابقين ، فإن ثمة اختلافاً يظهر لدى بعض حالات العينة ، ممن ينتمون للتيار الإسلامي والتيار اليساري . [٢] فرغم أنهم لا ينكرون أهمية هذين المبدأين وانعكاساتهما الإيجابية على الديمقراطية ، إلا أنهم يذهبون إلى أن هناك تداعيات سلبية لها أيضاً ، تتمثل في أن بروز هذين المبدأين أدى إلى بروز مظاهر التحول الديمقراطي الشكلي ، لدى العديد من نظم الحكم ، إضافة إلى أن هذين المبدأين خلقا حالة من الاعتمادية ، بين صفوف بعض من القوى الداخلية المعنية بالديمقراطية ، وأخيراً أن هذا الاهتمام العالمي ، يفرض في المقابل شكلا معينا من الديمقراطية ، ويفرض أيضاً شرط ارتباط الديمقراطية بتوجهات اقتصادية بعينها .

ويمكن أن تفسر الدراسة الراهنة السلبيات السابقة ، على ضوء علاقات التبعية التي تربط دول الأطراف في العالم النامي ، بدول المركز الرأسمالي ، حيث أشار "جوندر فرانك " Frank " في هذا الصدد ، إلى أن الدول التابعة يتم تكييفها بسياق اقتصادي معين ، ويدار في الأساس من خلال القوى المسيطرة في المركز ، بشكل يخضع الدول التابعة لتلبية متطلبات الهيمنة الاقتصادية الأجنبية ، وهذا الإخضاع يتم عن طريق الهيمنة ، ويمكن أن يتم من خلال عمليات نشر قيم وثقافة أيديولوجية المركز وتبنيها من قبل دول الأطراف [٣] . من هنا فإن القوى الرأسمالية التي تدافع عن الديمقراطية وتروج لها ، تصحب هذا الاهتمام بفرض سياسات اقتصادية معينة .

ويرتبط المحور الثالث برؤية عينة الدراسة لقضية الدعوة العالمية للديمقراطية ، والتي جاءت بوصفها إفرازاً مباشراً للتحولات العالمية الجديدة ، وفي هذا الإطار جاء أولاً ، تأكيد بعض حالات العينة ، والذين ينتمون للتيار اليساري ، على أن الديمقراطية وعالميتها ليست إفراز الأوضاع العالمية فحسب ، ولكن الثابت تاريخياً أن الدعوة للديمقراطية والنضال من أجلها هو تطور أصيل في حركة الشعوب .

١- برهان غليون ، الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

٢- هذه الحالات هي : (١) ، (٢) ، (٥) ، (٨) ، (١٦) .

٣- لمزيد من التفاصيل حول أفكار مدرسة التبعية عن الدولة التابعة ، أنظر :

- عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية السياسية ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

وبصدد هذه القضية انقسمت عينة الدراسة في اتجاهين ، الاتجاه الأول ويتوزع أصحابه بانتماءاتهم الفكرية على التيار اليساري ، والإسلامي ، والنقدي ، وتنحصر رؤيتهم لهذه الدعوى ، في أنها دعوة تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أيدبولوجي ودعائى ، يرتبط أساساً بمصالحها في المقام الأول ، وبأهدافها في فرض سيطرتها وهيمنتها على مناطق معينة في العالم ، وتنحصر دوافع هذه الرؤية عن أصحابها ، في أن الديمقراطية لا تفرض أبداً من الخارج ، إضافة إلى أن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الشأن يضفى عدم المصداقية على مثل هذه الدعوى ، واخيراً فإن مثل هذه الدعوة تمثل خطراً على خصوصية الأوضاع الثقافية والحضارية لبعض الشعوب .

وتأتي هذه الرؤية متماشية مع رؤية العديد من الكتاب والمفكرين العرب (*) ، وهذا يدفع الباحث إلى الإقرار بأن الديمقراطية والعولمة في مجتمعات العالم الثالث ، هي قضية الفرص والمخاطر ؛ هي قضية الفرص لأنها تفتح أبواباً جديدة لدخول رياح الديمقراطية لهذه المجتمعات ، وهي قضية المخاطر لأنها تأتى فى لحظة مليئة بالتناقضات ، حيث هناك قوى خارجية ترفع الديمقراطية في وجه هذه المجتمعات ، ورغم كل المخاوف التى تثيرها مثل هذه الدعوى ، إلا أن هذه المجتمعات لم تحاول اندفاع عن كيانها ، بصياغة مشروعات وطنية تنهض بالديمقراطية وتجسدها ، والتناقض الأكبر يتضح في أن معظم القوى الشعبية ترفض مثل هذه الدعوى ولا تثق بها ، وفي المقابل ليس هناك القوى العالمية ، بالشكل الذي لا يؤثر على سلطتها .

أما الاتجاه الثاني فإن رؤية أصحابه تنحصر في أن هذه الدعوة العالمية للديمقراطية تمثل مشروعاً إنسانياً أولاً ، وتحولاً إيجابياً في السياسة الأمريكية ، تجاه قضية الديمقراطية ثانياً ، وأخيراً فهي دافع خارجي مهم للتحول الديمقراطي في دول العالم الثالث .

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين رؤية أصحاب هذا الاتجاه ورؤية أصحاب الاتجاه الأول ، إلا أن هذا الاختلاف يمكن تفسيره على ضوء الاختلاف بين أصحاب كل اتجاه في الانتماء الإيديولوجي ، فبينما ينتمي أصحاب الاتجاه الأول للتيارات (اليساري والإسلامي والنقدي) ، يلاحظ أن أصحاب الاتجاه الثاني ينتمون إلى التيار الليبرالى ، وبعض أصحاب

---

* – أنظر فى ذلك :

– وليد عبد الحى،علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية،مرجع سابق،ص ص٦٥ – ٧٤

– عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية فى مركبات وتوجهات السياسه الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

– حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضيه الديمقراطية في الوطن العربى،مرجع سابق ، ص ص ١ – ٩ .

هذا الاتجاه تربطهم مصالحهم بدول المركز من خلال توجهاتهم الغربية الصريحة ، أو من خلال عملهم في منظمات الدفاع والمناصرة ، التي ترتبط بشكل اكبر من غيرها ، بدول المركز الرأسمالي .

obeikandl.com